Distr.
GENERAL

E/ESCWA/AGR/1994/11
3 January 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
(الفاو)

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
(الإسكوا)

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
5 OCT 1995
LIBRARY + DOCUMENT SECTION

# المحافظة على الحياة البريّة
# من اجل التنمية المستديمة
# في البلدان العربية

الأمم المتحدة
نيويورك، ١٩٩٥

95-0368

## تمهيـــــــــد

تمثّل الدراسة المعنونة "المحافظة على الحياة البريـّة من أجل التنمية المستديمة في البلدان العربية" جهداً تعاونياً اشتركت في الاضطلاع به شـُعبة الزراعة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) وشـُعبة موارد الغابات (فرع المحافظة على الغابات والحياة البريـّة) في الفاو. وقد أُعتمد في إجراء الدراسة على بعثة أوفدت خلال شهري حزيران/يونيو وتموز/يوليو ١٩٩٤ الى الأردن والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية وعـُمان ومصر ولبنان.

وتستعرض الدراسة الوضع الراهن للتنوّع البيولوجي في البلدان العربية مع الإشارة بوجه خاص الى حماية الحياة البريـّة والى البلدان والمناطق التي حققت تقدما فعليا في المحافظة على الأحياء البريـّة الموجودة فيها. وتبحث الدراسة أيضا الوسائل التي تسهـّل الاتصال فيما بين المهنيين العاملين في مجال المحافظة على الحياة البريـّة على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. وتوصي بالاجراءات الضرورية لتحسين إدارة موارد الأحياء البريـّة من أجل حماية الأنواع وتثبيت الأعداد وزيادة التوزيع وذلك من خلال إجراءات واستراتيجيات وسياسات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل. وتؤكد الدراسة أيضا أهمية جعل المحافظة على الحياة البرية جزءا لا يتجزأ من خطط التنمية المستديمة للأراضي الجافة في المنطقة.

# المحتويـــات

الصفحة


**تمهيد** . . . . . ج

**ملاحظات تفسيرية** . . . . . و

**ملخص تنفيذي** . . . . . ز

**مقدمة** . . . . . ١

**أولاً- ملامح اقليمية** . . . . . ٣

ألف- عرض تاريخي . . . . . ٣
باء- المناطق المحمية . . . . . ٤
جيم- أسباب استنزاف الأحياء البريـّة . . . . . ٦
دال- قيمة المحافظة على الحياة البريـّة . . . . . ١٠

الجدول- المناطق المحمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا . . . . . ٧

**ثانيا- ملامح قطرية** . . . . . ١١

ألف- البلدان التي لها برامج ناجحة . . . . . ١١
باء- البلدان التي تواجه عقبات . . . . . ١٤

**ثالثا- الجهود المبذولة لإنقاذ الأحياء البرية وتثبيت أعدادها وزيادتها** . . . . . ١٧

ألف- أنشطة قصيرة الأجل لإنقاذ الأحياء البرية . . . . . ١٧
باء- الاستراتيجيات المتوسطة الأجل لتثبيت أعداد الأحياء البرية . . . . . ١٩
جيم- السياسات الطويلة الأجل لزيادة حماية الحياة البرية . . . . . ٢٣

**رابعا- الاستنتاجات والتوصيات** . . . . . ٢٦

ألف- الأخذ بمفهوم النظم . . . . . ٢٦
باء- تحسين الممارسات الزراعية . . . . . ٢٦
جيم- زيادة عدد المناطق المحمية/المحميات . . . . . ٢٧
دال- زيادة الوعي العام . . . . . ٢٨
هاء- تطبيق التشريعات القائمة . . . . . ٢٨
واو- إعداد دليل للخبراء العرب العاملين في مجال المحافظة على الطبيعة . . . . . ٢٩
زاي- الاستعانة بخبراء عرب مؤهلين . . . . . ٣٠
حاء- انشاء مركز اقليمي للتدريب في مجال المحافظة على الحياة البرية . . . . . ٣٠
طاء- التوسع في السياحة البيئية ورفع مستواها . . . . . ٣١
ياء- دعم المنظمات الدولية العاملة في مجال المحافظة على الطبيعة . . . . . ٣٢
كاف- تقليل التوالد الداخلي للأحياء البرية في الأَسر . . . . . ٣٢
لام- منح وتبادل الحيوانات التي تـُربى في الأَسر . . . . . ٣٣

## ملاحظات تفسيرية

يشير مصطلح "الشرق الأدنى" هنا الى جميع البلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية، وكذلك أفغانستان وجمهورية ايران الإسلامية وباكستان وتركيا وقبرص. غير أنه مما تجدر ملاحظته أن هذا التحديد لا ينطوي على التعبير عن أي رأي من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لتلك المنطقة أو لتعيين حدودها.

وقد جرى، كلما كان ممكنا، التحقق من المراجع الببليوغرافية ومن المراجع الأخرى.

# ملخص تنفيذي

إن الدراسة المعنونة "المحافظة على الحياة البرية من أجل التنمية المستديمة في البلدان العربية" هي استعراض لحالة المحافظة على الحياة البرية في بلدان عربية منتقاة من منطقة غربي آسيا. وقد أعدت الدراسة بالإعتماد على بعثة مشتركة بين الإسكوا والفاو تم إيفادها خلال عام ١٩٩٤ إلى الأردن والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية وعُمان ولبنان ومصر.

وقد بدأت البلدان العربية في إبداء اهتمام متزايد في المحافظة على الأحياء البرية. غير أن عدد الأحياء البرية لايزال عند مستويات حرجة في جميع أنحاء المنطقة، كما أن الحفاظ على الأحياء البرية لايزال واحدا من أكثر قطاعات تنمية الأراضي الجافة تعرضا للإهمال. وأنصار المحافظة على الطبيعة متفقون في أنه لم يتم للآن القيام بما يكفي لوقف التدمير السريع للموائل البرية التي تأوي الأنواع النادرة والأنواع المعرضة لخطر الإنقراض من الأحياء البرية الحيوانية والنباتية.

والبلدان العربية جميعها مدعوة بقوة إلى دراسة التوصيات الواردة أدناه ومناقشتها وتنفيذها حسبما تكون منطبقة على احتياجاتها الفردية والجماعية.

## ألف- الأخذ بمفهوم النُظُم

ليس من الممكن أن يؤدي اتباع نهج التخصُّص الواحد إلى حل مشكلات المحافظة على الحياة البرية في منطقة الشرق الأدنى. وهناك حاجة ملحّة الى الإجابة على مجموعة كبيرة من الأسئلة وإلى اتباع نهج متكامل في حل المشاكل، أي الأخذ بمفهوم النُظُم.

### الإجراء المطلوب

(أ) تنفيذ ما ورد في منشور منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لعام ١٩٩٤ المعنون "تطبيق مفهوم النُظُم من أجل تحقيق التنمية المستديمة للأراضي الجافة في منطقة الشرق الأدنى"؛

(ب) توزيع المسؤولية عن حفظ الموارد الطبيعية فيما بين جميع أقسام/قطاعات الحكومة؛ إذ أن قصر تنفيذ البرامج المتعلقة بحفظ الطبيعة على وزارة/منظمة واحدة هو إجراء يؤدي إلى تعطيل الأعمال؛

(ج) دعم إعداد خطط عمل بيئية وطنية؛

(د) الإستفادة من الاستراتيجيات الوطنية للمحافظة على الطبيعة لكلٍ من عُمان والأردن كمرجع، وكدليل، في إعداد خطط عمل واستراتيجيات لبلدان أخرى في المنطقة؛

## باء- تحسين الممارسات الزراعية

إن اتباع ممارسات زراعية غير ملائمة في الشرق الأدنى له آثار بيئية خطيرة. فالموارد المائية يجري هدرها، والكائنات الحيّة تتعرض للتسمم، وأراضي الرعي الممتازة يتم تدميرها بواسطة

٤٠٧ ملايين رأس من الماعز والأغنام و ٧٨ مليون رأس من البقر و ١٤ مليون رأس من الجمال بما يؤدي الى زيادة التصحُّر.

الإجراء المطلوب

(أ) وقف الهدر في استخدام المياه كجزء من جهود المحافظة على الموارد الطبيعة؛
(ب) وقف استخدام مبيدات الحشرات والأعشاب والفطريات التي تضر بالأحياء البرية؛
(ج) وقف تقديم الدعم لجميع مشاريع تربية الماشية غير المستديمة؛
(د) التركيز على الرعاة الرحَّل كعناصر مساعدة في المحافظة على الطبيعة وذلك من خلال تدريبهم على الاستفادة من موارد الأحياء البرية المتاحة لهم دون تدميرها.

**جيم- زيادة عدد المناطق المحمية (المحميات)**

تفتقر المنطقة الى نظام للمناطق المحمية يمثل مختلف البيئات للمحافظة على الأنواع المحلية من الأحياء البرية النباتية والحيوانية ولجلب حيوانات من مراكز التربية في الأسر لإعادتها إلى موطنها الأصلي.

الإجـراء المطلوب

(أ) إنشاء المزيد من المناطق المحمية لحفظ الأحياء البرية المحلية؛
(ب) إجراء مسوح ميدانية شاملة لجمع البيانات الأساسية؛
(ج) تطبيق مفاهيم أكثر مرونة بالنسبة لإدارة المناطق المحمية؛
(د) حماية وتطوير المناطق المتاخمة للمناطق المحمية في كل بلد؛
(هـ) زيارة الأردن والمملكة العربية السعودية وعُمان ودراسة المحميات الموجودة فيها؛
(و) تشجيع مصر والجمهورية العربية السورية ولبنان على إنشاء مزيد من المحميات.

**دال- زيادة الوعي العام**

إن فهم العلاقة بين المحافظة على الحياة البرية ورفاه البشرية محدود للغاية بين أفراد الجمهور، مما يقتضي توعية الجماهير العربية لدعم إصدار تشريعات تهدف إلى زيادة الإمكانات البشرية والموارد المالية المخصصة للمحافظة على الطبيعة.

الإجـراء المطلوب

(أ) تعزيز الحملات القومية والإقليمية التي تهدف الى زيادة الوعي البيئي؛

(ب) الوصول إلى الناس من خلال وسائل الإعلام عن طريق الإذاعة والتلفزيون وتعريفهم بأهمية المحافظة على البيئة من أجل تحقيق مصلحتهم على المدى البعيد؛

(ج) سنّ التشريعات اللازمة وتخصيص المزيد من الموارد المالية للمحافظة على الأحياء البرية وموائلها وللتعرّف على المشكلات البيئية التي تهدد بقاء تلك الأنواع والتوصل الى حلول لها؛

(د) إعطاء أولوية متقدمة للبرامج التي تهدف الى تغيير مواقف الناس إزاء البيئة؛

(هـ) تشجيع التعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية في هذا المجال.

**هاء- تطبيق التشريعات القائمة**

في غالبية البلدان العربية لا تُنَفَّذ القوانين القائمة لحماية الأحياء البريّة. ويجري تجاهل القيود المفروضة بانتظام، كما أن العديد من المتنزهات والمحميات تتعرض، دون تمييز، للرعي الجائر وتدمير الغطاء النباتي.

<u>الإجـــراء المطلوب</u>

(أ) تنفيذ القوانين النافذة عن طريق وزارات الداخلية وإدارات الشرطة - وخاصة القوانين التي تنطبق على لوائح الصيد أو أوامر وقفها؛

(ب) تحديث لوائح الصيد في جميع البلدان العربية لتفي بمتطلبات المحافظة على الأحياء البرية والصيادين على حدٍ سواء؛

(ج) دعم وتشجيع الجمهورية العربية السورية ولبنان في الجهود التي تبذلانها لتنفيذ وقف للصيد مدته خمس سنوات ابتداء من عام ١٩٩٥؛

(د) تدريب ضباط الأمن على معرفة حالات الإضرار بالبيئة؛

(هـ) تزويد موظفي الجمارك والهجرة برسومات للأحياء البرية المحظور صيدها أو تصديرها؛

(و) الانضمام الى اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البريّة المعرضّة للإنقراض.

**واو- إعداد دليل للأخصائيين العاملين في مجال حفظ الطبيعة في البلدان العربية**

إن نقص التعاون بين الموظفين الحكوميين والباحثين في مجال الأحياء البريّة وموظفي منظمات المحافظة على الطبيعة يعود بدرجة كبيرة إلى ضعف الاتصالات. وقد أضرّ هذا ضررا بالغا بجهود المحافظة على الأحياء البريّة في المنطقة. والأخصائيون العرب العاملون في مجال المحافظة على الطبيعة لا يعرفون، ببساطة، مَن هم زملاؤهم في المنطقة ولا يعرفون أي شيء عن العمل الذي يقوم به هؤلاء الأفراد.

الإجـــراء المطلوب

(أ) إعداد دليل للخبراء العرب العاملين في مجال المحافظة على الطبيعة بحيث يحتوي على أسماء الأشخاص العرب الذين يقومون بدور هام في المحافظة على الحياة البرية في بلدانهم وعلى عناوينهم وأرقام أجهزة الهاتف والفاكس الخاصة بهم؛

(ب) إدراج مجال التخصُّص لكل فرد في ذلك الدليل، وكذلك البحوث والمشاريع التي قام بها، لتشجيع التعاون؛

(ج) نشر الدليل باللغتين العربية والانكليزية وتوزيعه على جميع الأفراد الذين ترد أسماؤهم في الدليل، وكذلك على جميع الوزارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والجامعات ومنظمات الأمم المتحدة والسفارات في كل بلد عربي.

## زاي- الاستعانة بخبراء عرب مؤهلين

إن نقص الثقة في الأشخاص العرب المؤهلين العاملين في مجال المحافظة على الطبيعة، وكذلك نقص المعلومات المتعلقة بهم، أدّيا إلى نزوح الكفاءات من المنطقة.

الإجـــراء المطلوب

(أ) الاستعانة بشكل متزايد بخبراء عرب ممن لديهم المؤهلات اللازمة وممن يتحدثون اللغة العربية لتنفيذ المشاريع المحلية والإقليمية للمحافظة على الحياة البريـّة؛

(ب) الإستعانة بخبراء في تخصصات عامة ولديهم خبرة واسعة بدلاً من الخبراء المتخصصين في مجالات دقيقة؛

(ج) الاستعانة بموظفين من الشبـّان والشابات المتحمسين للمساهمة في مشاريع المحافظة على الطبيعة؛

(د) تمويل اشتراك مزيد من الأخصائيين العرب في الأنشطة والاجتماعات الدولية التي تهدف إلى تحسين التعاون الدولي وتبادل المعلومات؛

(هـ) الرجوع الى دليل الخبراء العرب العاملين في مجال حفظ الطبيعة المذكور أعلاه وذلك لتحديد الأفراد المؤهلين،

## حاء- إنشاء مركز إقليمي للتدريب في مجال المحافظة على الطبيعة

تحتاج البلدان العربية الى مركز تدريبي إقليمي، أو أكثر، للنهوض بمهارات الموظفين الحكوميين العاملين في إدارة موارد الأحياء البريـّة، ومديري المتنزهات العامة والأخصائيين.

الإجـــراء المطلوب

(أ) استعراض الخطوات التي أُتخذت من جانب كلٍ من الأردن والمملكة العربية السعودية ومصر من أجل إنشاء مركز للتدريب في مجال المحافظة على الطبيعة، واتخاذ قرار على مستوى الجامعة العربية لإقامة مثل هذا المركز؛

(ب) الاستفادة من خبرة اللجنة الوطنية لحفظ وتنمية الأحياء البرية في المملكة العربية السعودية التي استضافت حلقة عمل تدريبية إقليمية في عام ١٩٩٣؛

(ج) بحث مزايا إنشاء مثل ذلك المركز في الأردن الذي تتوفر فيه مرافق الجمعية الملكية لحماية الطبيعة، والموظفون المؤهلون لتقديم البرامج التدريبية. كما أن الموقع المركزي للأردن يُعتبر من المزايا الهامة.

## طاء- التوسع في السياحة البيئية ورفع مستواها

من الممكن أن تؤدي السياحة البيئية إلى تحقيق إيرادات لها أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة للإقتصاد المحلي والاقتصاد الريفي.

الإجـــراء المطلوب

(أ) تزويد وكالات السياحة بقائمة المتنزهات التي يمكن فتحها للزوار؛

(ب) تسهيل انتقال وإقامة السياح الذين يزورون المواقع؛

(ج) الجمع بين الجولات التاريخية و/أو الأثرية والجولات في الطبيعة؛

(د) التعلم من الخبرة المكتسبة من محمية رأس محمد الوطنية في مصر؛

(هـ) تحويل حديقة الحيوانات في الجيزة بمصر إلى موقع بيئي سياحي فعّال يجمع بين السياحة والتعليم البيئي.

## ياء- دعم المنظمات الدولية العاملة في مجال حفظ الطبيعة

ينبغي أن تدعم الدول العربية المنظمات الدولية العاملة في مجال المحافظة على الأحياء البريـّة، مثل الاتحاد العالمي للمحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية، والمركز العالمي لرصد المحافظة على الطبيعة، والجمعية الدولية للطيور، حتى إذا لم يكن هناك ضمن موظفي هذه المنظمات موظفون عرب من العاملين في مجال المحافظة على الطبيعة.

الإجـــراء المطلوب

(أ) تخصيص أموال لدعم أعمال الاتحاد العالمي للمحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية، والمركز العالمي لرصد المحافظة على الطبيعة والجمعية الدولية للطيور؛

(ب) تشجيع تعيين موظفين عرب مؤهلين في مقار تلك المنظمات الهامة من أجل تحسين التمثيل الإقليمي؛

(ج) ترجمة النشرات التي تصدرها المنظمات المذكورة إلى اللغة العربية؛

(د) تكليف المركز العالمي لرصد المحافظة على الطبيعة بإعداد ملامح قطرية على الحاسبات الإلكترونية؛

(هـ) إنشاء مكاتب إقليمية للمنظمات المذكورة.

## كاف- تقليل التوالد الداخلي للأحياء البريـّة في الأَسر

إن الزيادة الهائلة في مراكز تربية حيوان المها العربي والغزال في الأَسر تسبـّب تزاحماً شديداً للحيوانات في المحميات وزيادة نسبة الاستيلاد الداخلي (ضمن نفس القطيع) مما يزيد من الحساسية للأمراض.

الإجـــراء المطلوب

مراجعة خطط الإدارة الخاصة بمراكز الاستيلاد الداخلي للحيوانات البريـّة من أجل التمكـُّن من التحكـُّم في معدل التكاثر بما يتماشى مع خطط إعادة الأنواع التي بدأت في الانقراض إلى مواطنها الأصلية.

## لام- منح وتبادل الحيوانات التي تـُربى في الأَسر

من الضروري منح، وتبادل، الحيوانات فيما بين البلدان العربية لتفادي التوالد الداخلي في موقع واحد، وكذلك لزيادة توزيع أنواع الأحياء البريـّة في جميع أنحاء المنطقة وتحسين التعاون الاقليمي فيما بين البلدان المعنية.

الإجـــراء المطلوب

توزيع أعداد من حيوان المها العربي من محمية الشومري في الأردن ومن غزلان الريم والإدمي من منطقة ثـُمامة في المملكة العربية السعودية الى محميات في المنطقة تـُدار إدارة سليمة.

# مقدمة

## ألف- المجال والهدف

يتضمن هذا التقرير تقييماً لجهود المحافظة على الحياة البرية في ستة بلدان عربية في منطقة غربي آسيا. وقد أُعد هذا التقرير والتوصيات الواردة به بناء على تقرير بعثة مشتركة بين الإسكوا والفاو أوفدت إلى الأردن والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية وعُمان ولبنان ومصر خلال شهري حزيران/يونيو وتموز/يوليو ١٩٩٤، وكذلك على المناقشات التي جرت مع الموظفين المسؤولين عن المحافظة على الحياة البريـّة في هذه الدول، والزيارات التي تم القيام بها الى مواقع المناطق المحمية، والمؤلفات ذات الصلة في كل بلد، ولدى الفاو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية والمركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة والجمعية الدولية للطيور.

وتشمل أهداف الدراسة ما يلي:

(أ) استعراض الوضع الراهن بالنسبة للتنوع البيولوجي مع الإشارة بوجه خاص الى حماية الحياة البرية في البلدان العربية؛

(ب) تحديد البلدان، أو المناطق، التي حققت تقدما فعليا في حفظ موارد الأحياء البريـّة الموجودة فيها؛

(ج) تسهيل الاتصالات الوطنية والإقليمية والعالمية فيما بين المهنيين العاملين في مجال المحافظة على الطبيعة؛

(د) تحسين إدارة موارد الأحياء البريـّة لإنقاذ الأنواع المعرّضة للانقراض وتثبيت أعدادها وزيادة توزيعها من خلال اجراءات واستراتيجيات وسياسات فعـّالة قصيرة/متوسطة/طويلة الأجل.

(هـ) إدراج برامج المحافظة على الأحياء البرية كجزء أساسي من برامج التنمية المستدامة للأراضي القاحلة والجافة في المنطقة العربية.

ولتحقيق الاستخدام الأمثل والمستديم لهذه الموارد البيولوجية فإن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والمكتب الإقليمي للشرق الأدنى التابع للفاو والمنظمة العربية للتنمية الزراعية والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة ستعقد في عام ١٩٩٥ مؤتمرا بشأن إدارة المناطق الجافة في العالم العربي وتنميتها تنمية مستديمة.

وقد عـُقد في مقر المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة في حلب بالجمهورية العربية السورية، في الفترة من ١٠ الى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، اجتماع خبراء شمل موظفين فنيين كبار من دول المنطقة ومهنيين من وكالات دولية وخبيراً استشارياً لاستعراض التقارير وإدخال تعديلات وتقديم مقترحات بشأن تنمية الأراضي الجافة في العالم العربي. وقد قدمت شـُعبة الزراعة المشتركة في الإسكوا، الى الاجتماع، مواد تغطي موضوع حماية الموارد الطبيعية والأحياء البريـّة وتنميتها. وقد جرت مناقشات مطولة بشأن المحافظة على الأحياء البريـّة في المنطقة العربية عكست اهتمام جميع المشاركين في الاجتماع.

## باء- مفهوم النُّظُـم

إن الصعوبة التي تكتنف تنفيذ أي برنامج شامل للمحافظة على الأحياء البريـَّة تتعلق ليس فقط بالأحياء البريـَّة نفسها بل أيضا بالسكان الذين يزيد عددهم، والذين يرون أنه ينبغي أن تكون لهم الأولوية في الحصول على المنفعة من الموارد التي تجري المحافظة عليها أو حمايتها. وهذا هو السبب في أن العديد من جهود المحافظة على الطبيعة قد فشلت في الماضي، وهو أيضا المبرر لتطبيق مفهوم النُّظُـم في التعامل مع هذه المسألة.

ونهج النُّظُـم يسمح بأن يـُنظر بطريقة شاملة في عوامل بيولوجية وطبيعية واجتماعية واقتصادية معقدة؛ أي أنه لن يـُلغى من تفكير المخطـِّط أي شيء له تأثير على نجاح السياسة. ومفهوم النظم يساعد متخذي القرارات، ومستشاريهم التقنيين، في التعامل مع الواقع المعقـَّد -والمضطرب أحيانا- للنُّظُـم البشرية والطبيعية التي تتعرض لضغوط.

وفي كثير من الأحيان يطرح المتخصصون، الذين تزداد مجالات تخصصهم ضيقا، أسئلة محدودة. وهذا الأسلوب يوصف بأنه اتباع لنهج "الاختزال" إزاء حل المشكلات، وهو أسلوب لم ينجح بالنسبة لحماية الأحياء البريـَّة والمحافظة عليها. وهذا النهج ناتج أيضا عن نظام أكاديمي مجزأ، وهو نظام لايزال يعزل تخصصا عن الآخر، في حين أن هناك حاجة ملحـَّة لطرح مجموعة أكبر من الأسئلة واتباع نهج متكامل إزاء حل المشكلات بدلاً من الاعتماد على نـُهج كثيرة متعددة التخصصات. وحل مشكلة تدهور التنوع البيولوجي يكمن في خلق التفاعل المتبادل بين الناس وبيئتهم. والتوصل الى هذا الحل يتوقف على أصحاب المهارات العامة بالاضافة الى المهارات الخاصة بمبادىء المحافظة على الحياة البرية.

وأحد الأمثلة التي تبيـِّن هذه النقطة يتعلق بالصعوبات التي تحيط بحيوان المها العربي. فبعد أن قضى الصيادون على أعداد هائلة من ذلك الحيوان، وأصبح بقاؤه في خطر، بدأت تظهر في شبه الجزيرة العربية وفي الولايات المتحدة الأمريكية مشاريع لتربية ذلك الحيوان في الأسر. فمن مجموعات قليلة كانت موجودة في الأسر في الستينيات تكونت عدة قطعان جديدة. ومما أسعد الجميع أن تربية حيوان المها كانت ناجحة وأن التعامل مع ذلك الحيوان كان سهلا؛ مما جعل مراكز التربية في الأسر تعاني من التكدس ومن التوالد الداخلي وانتشار الأمراض. وقد وجد مربو المها، عربا وأمريكيين، أنفسهم أمام أعداد هائلة من الحيوانات التي ليس لها مكان. وعلى هذا فإن الأخصائيين الذين ربـُّوا حيوانات المها والغزال والنعام والحبارى وحيوانات بريـَّة عربية أخرى لم يحلـُّوا في الواقع سوى جزءاً من المشكلة العامة. وربط مشاريع التربية في الأسر بإنشاء مناطق محمية ومشاركة المجتمعات المحلية وإثارة الوعي العام والحصول على دعم حكومي سيعتمد على المهارات الأوسع نطاقاً للأخصائيين ذوي المهارات العامة.

# أولاً- ملامح اقليمية

## ألف- عرض تاريخي

لقد ظهرت المجتمعات البشرية المنظمة الأولى في الشرق الأوسط وشمال افريقيا. وأشهر تلك المجتمعات هي الامبراطوريات المصرية والبابلية والفينيقية والقرطاجينية والرومانية والبيزنطية والعربية التي ازدهرت جميعها لأن شعوبها مارست مهارات الري والزراعة وتربية الحيوانات والصيد. وقد امتدت أنشطة تلك الشعوب لتغطي مجموعة متداخلة من التضاريس التي شملت الصحارى والواحات والأراضي الجافة والأراضي الرطبة والجبال والهضاب والسهول والبحيرات والأهوار والمستنقعات والغابات الاستوائية، وكذلك سواحل على امتداد البحر الابيض المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي والخليج.

وقد أدى التحسين المستمر لتلك المهارات، وانتشار استخدامها، في نهاية الأمر، الى حدوث آثار سيئة بالنسبة للموارد المتاحة لأنهما أدّيا إما إلى تدهورها أو إلى نفادها بالكامل؛ كما أن تضاريس المنطقة ومواردها الطبيعية قد تغيرت تغيراً كبيرا وبدأت عملية تصحر لا تزال تتفاقم في معظم دول المنطقة. ولمئات السنين كان يُنظر الى التصحر أساساً على أنه نتيجة حتمية لتغير المناخ. غير أن عدداً من أوائل الباحثين العرب قد عزوا هذا التحول الى سوء إدارة الأرض.

وقد سعت بعض هذه الحضارات الأولى الى تحديد استخدام الموارد المتناقصة في المناطق التي نشأت فيها وإلى السيطرة على استخدامها. وكانت هذه الضوابط تتعلق، مثلا، بتحديد حصص دقيقة للمياه وحقوق الرعي وقطع الأشجار وجمع خشب الوقود وملكية الأراضي الزراعية. ولسوء الحظ فإن هذه الضوابط لم تطبَّق على الجميع، كما أن الكثير من السكان الريفيين قد دمِّروا، دون قصد، غاباتهم من خلال قطع الأشجار للحصول على الخشب والفحم. وجاء بعد ذلك الرعاة الذين قضت قطعان الماعز والغنم والأبقار والجمال الخاصة بهم على البقية الباقية من الغطاء النباتي ودمرته. ولأن الطبيعة كان يُنظر اليها لفترة طويلة على أنها سلعة فقد استمرت هذه الممارسات الضارة، بل وزادت مع ظهور الحاجة الى انتاج المزيد من الأغذية وبناء المزيد من المساكن.

وتُعَدُّ جبال لبنان مثالاً لهذا التدهور البيئي. فسلسلة الجبال بكاملها كانت في يوم ما مغطاة بأشجار الأرز الكثيفة التي كان ارتفاعها، كما كانت قوتها وفائدتها، يمثل أسطورة في جميع أنحاء العالم القديم. وسفوح هذه السلسلة كانت أيضا مغطاة بأشجار الصنوبر والتنُّوب والعرعر والبلوط. وقد بدأ قطع الأشجار في عهد مبكر يعود الى عام ٣٠٠٠ قبل الميلاد وذلك عندما بدأ الفينيقيون تجارة مجزية في أخشاب الأرز مع الفراعنة في مصر القديمة ومع الأشوريين وكثيرين غيرهم. وقد ذُكر أن الامبراطور الروماني هادريان (بين عامي ١١٧ و ١٣٨ بعد الميلاد) قد أذهله تدمير هذه الغابات خلال زيارة له للمنطقة الشرقية من امبراطوريته. وقد أمر الامبراطور بأن يوضع في جبل لبنان حوالي ١٠٠ شاهد حجري محفور يحدد أن الغابات الموجودة " خاضعة لسلطة الامبراطور". واليوم، لا يوجد سوى بقايا متناثرة لهذه الغابات التي كانت في يوم ما مترامية الأطراف، وكما قال إريك إخولم فإنه: "بعد أن قدمت الأراضي المرتفعة في لبنان خدماتها للبشرية طوال خمسة آلاف سنة أصبحت رمزاً متهالكاً لمجدها الذي زال".

## باء- المناطق المحمية

### ١- نظام الحِمى التقليدي

إن ممارسة الحفاظ على الأرض باعتبار أنها "حِمى" قد ساعد في استمرارية بقاء المجتمعات الريفية في شبه الجزيرة العربية لقرون عديدة. ومفهوم "الحِمى" كان موجودا قبل ظهور الإسلام، غير أن الشريعة الإسلامية هي التي أضفت عليه مركزا قانونيا متينا في جميع أنحاء المناطق التي فتحها المسلمون. ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية فإن "الحِمى" قد عُرف على أنه أية منطقة تخضع للحماية من الاستغلال غير المنظَّم، في شكل رعي أو قطع أشجار أو صيد أو زراعة أو استيطان، وتخصِّصها السلطات الحاكمة لأغراض المنفعة العامة. وقد يكون "الحِمى" مرتبطا بالمحافظة على الطبيعة أو بالاستخدام المستدام أو بهما معا. وهذا الوضع المرن لتنظيم استخدام الموارد النادرة يوفر قاعدة قوية لحماية بعض المناطق في المملكة العربية السعودية وفي أماكن أخرى.

ونظام "الحِمى"، بأشكاله المختلفة، جرى تطبيقه قديماً على نطاق واسع في شبه الجزيرة العربية وحولها. ويصف ويلكينسون (Wilkinson, 1978) أسلوب تنظيم الرعي من قِبَل سكان قرى الواحات الشرقية (لما هو الآن عُمان) كما أن "ثيسيجر" (Thessiger, 1959) يُبدي ملاحظات بشأن مناطق موجودة هناك تسمى "الحوطة"، وهي مناطق يحظر فيها الصيد وقطع الأشجار والرعي. وقد سُجلت أنظمة إجتماعية مماثلة لتنظيم الرعي فيما هو الآن الجمهورية العربية السورية، وهي أنظمة سُميت محليا بإسم "المحمية" أو "المرعى"، وفي المناطق الكردية في العراق وتركيا حيث كان يُشار اليها بإسم "كوز" (Draz, 1978). ويصف "هوبز" (Hobbs, 1985) تقليدا يُعرف بإسم "توارث المحميات" فيما بين البدو الرحَّل للصحراء الشرقية في مصر. وهذه هي مجرد أمثلة قليلة للأشكال العديدة لاستخدام الأرض العامة.

وبدءا بعام ١٢٤٠، وتحت حكم عبدالله أبو زكريا، من أسرة الحفصيين، أُقيمت محميات للصيد عند بحيرة إشكل في تونس، واستمرت إدارة تلك المحميات طوال عهد الأمبراطورية العثمانية حتى القرن العشرين. وخلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، سهّلت المادة ١٢٤٣ من القانون المدني العثماني، في إطار الشريعة الإسلامية، إنشاء غابات ومحميات للصيد في جميع أنحاء المنطقة. وينص ذلك القانون على أن الأرض في المناطق الجبلية، والأشجار البريَّة التي تنمو عليها، يجب ألا تُملّك وأن تظل بدون مالك.

غير أن المنطقة لم تشهد إلا في هذا القرن إنشاء أول متنزهات وطنية أو مناطق محمية حديثة، حيث أقيمت مثل هذه المحميات في الجزائر، منذ عام ١٩٢٠، وفي إيران، منذ عام ١٩٢٧، وفي المغرب، منذ عام ١٩٤٢. ومنذ ذلك الوقت حنت بلدان أخرى نفس الحذو. وفي الوقت الحالي يوجد تقريبا في كل بلد من بلدان المنطقة نوع من أنواع المناطق المحمية.

### ٢- المناطق المحمية الحديثة

نتيجة لتزايد الوعي المحلي وللضغوط الدولية، بدأ الكثير من بلدان المنطقة في إنشاء نظام حديث للمناطق المحمية وذلك من أجل مكافحة تدمير الموئل وفقدان التنوُّع البيولوجي.

في الشرق الأدنى، تختلف المؤسسات المسؤولة عن الشؤون البيئية وعن إدارة المتنزهات الوطنية والمناطق المحمية اختلافا كبيرا. وهذه الأنشطة تكون، عادة، من مسؤوليات وزارة الزراعة؛ غير أن وزارات البيئة والداخلية والمالية والدفاع والإسكان والسياحة لها أيضا أدوار هامة. وتخضع المتنزهات الوطنية والمناطق المحمية في بعض البلدان لإدارة مكتب رئيس الوزراء أو رئيس الدولة. والمناطق المحمية في الأردن هي من مسؤولية وزارة الزراعة، ولكنها تخضع لإدارة منظمة غير حكومية هي الجمعية الملكية لحماية الطبيعة. غير أنه في معظم الحالات لا يكون هناك ما يكفي من تنسيق وتعاون فيما بين الوكالات الحكومية المختلفة.

ولقد تطورت التشريعات المتعلقة بالمتنزهات الوطنية والمناطق المحمية بشكل متقطع ومجزأ، وكانت تتناول حماية بعض المواقع البارزة التي لها أهمية جمالية أو ترويحية. وفي حالات كثيرة كان الأساس القانوني للحماية غير كاف أو غير موجود بالمرة؛ وفي تلك الحالات ظلت المؤسسات المسؤولة عن المناطق المحمية ضعيفة أو أنها فشلت في فرض تأثيرها على مؤسسات الحكومة، الأمر الذي أدى إلى ظهور عقبات بالنسبة لإدارتها ولموظفيها، خاصة عندما كانت حماية تلك المناطق تتعارض مع حاجات سكانها. وفي تلك الحالات، كان مديرو المناطق المحمية يكرسون الجزء الأكبر من جهودهم لمكافحة التهديدات التي تمثلها الأنشطة الإنسانية. وقد أدى هذا النهج، فعليا، الى استبعاد مستخدمي الأرض التقليديين من تلك المواقع. وقد أعيد توطين السكان المحليين، بصفة عامة، على مشارف المناطق المحمية، كما أنه جرى تشجيع أولئك السكان على الاشتراك في المشاريع الزراعية ومشاريع إعادة التحريج. وتوجد بعض الاستثناءات لهذا في مصر واليمن وشبه الجزيرة العربية حيث يتعين أن تتم الموافقة أولا على المستوى المحلي على أي تغيير في أنماط استخدام الأرض وذلك بسبب التقاليد الراسخة لنظام الملكية الخاصة للأرض و "الحِمى" في المجتمعات المحلية.

وكثيرا ما تعرضت المناطق المحمية للتدمير من الوكالات الحكومية التي تنفذ أعمالاً إنمائية (مثل إستصلاح الأراضي الزراعية والتوسع الصناعي والعمراني) في مناطق سبق أن أعلن أنها مناطق محمية قانونا. والتدمير الناتج عن هذه الأنشطة يكون في معظم الحالات غير قابل للمعالجة، كما أنه يؤدي الى فقدان موائل قيمة وأنواع نادرة. والمناطق المعرضة لهذه التعديات توجد عادة في البلدان العربية المنخفضة الدخل حيث تكون هنالك حاجة شديدة للتنمية وحيث تُعطَى احتياجات المناطق المحمية أولوية دنيا.

## ٣- مدى انتشار المناطق المحمية

طبقا للتقديرات الأخيرة الواردة في "قائمة الأمم المتحدة للمتنزهات الوطنية والمناطق المحمية لعام ١٩٩٠"، تبلغ المساحة الكلية للمناطق المحمية في منطقة الشرق الأدنى وشمال افريقيا حوالي ٥ر٤٨ مليون هكتار، أي بنسبة ٣ر٨٧ في المائة فقط من المساحة الكلية للمنطقة (كما هو مبيَّن في الجدول أدناه).

وثلاثة فقط من بين البلدان والمناطق المبيَّنة في الجدول، والبالغ عددها ٢٢ بلدا ومنطقة، هي التي تبلغ فيها نسبة مساحة الأرض الخاضعة للحماية، ١٠ في المائة على الأقل، وفقاً لتوصية خطة عمل بالي لعام ١٩٨٢. وتتراوح نسبة المساحة المحمية داخل البلدان المتبقية بين ٣٦ر١٣ في المائة كحد أقصى في عُمان ودون الواحد في المائة في العراق، والضفة الغربية وقطاع غزة، والمغرب، والصحراء المغربية، واليمن.

ومن بين الاتجاهات المشجّعة التي ظهرت في الثلاثين عاماً الماضية أن عدد، وحجم، المناطق المحمية في المنطقة يزيدان بانتظام، بما يبيّن بوضوح أن مجموعة من هذه البلدان تسير في الاتجاه الصحيح.

هنالك عشرة بلدان فقط في المنطقة تنفّذ خططا لنظم شاملة للمناطق المحمية؛ في حين أن سبعة بلدان أخرى لديها خطط عمل غير كاملة أو غير ملائمة أو لا يجري تنفيذها لحماية الطبيعة. أما البلدان المتبقية فليست لديها أية خطط على ما يبدو، وتقوم بدلاً من ذلك باختيار، وإنشاء، مناطق محمية على أساس انفرادي لحماية مناطق معيّنة تحظى بالاهتمام. ومن المتوقع أن لا يكون مثل هذا الحصر للمناطق المحمية شاملاً، بالضرورة، لجميع الموائل الرئيسية أو الهامة، أو ممثلا لجميع المناطق، أو متوازنا جغرافيا.

ويجري تنفيذ حماية مواقع محددة في حوالي ثلث بلدان المنطقة. أما البلدان المتبقية فإنها تختلف من حيث درجة الحماية التي تقدمها نتيجة لعدم توفر أو كفاية الموارد المالية أو الأجهزة الفنية.

## جيم- أسباب استنزاف الأحياء البريّة

تتمثل الأسباب الرئيسية لاستنزاف الأحياء البريّة في المنطقة العربية في تدمير الموائل والقضاء على الأنواع نتيجة للصيد غير المنظّم والإفراط في الرعي وإزالة الأحراج ورش مبيدات الحشرات دون تمييز والتنمية غير الملائمة للمناطق والبيئات الهشة. ويمكن القول بأن قاعدة موارد الأحياء البريّة في المنطقة يجري استنزافها بمعدل يجعل من الجهود المبذولة لحفظ التنوع البيولوجي لتلك القاعدة أمراً غير ذي قيمة.

### ١- الصيد غير المنظّم

مع ظهور الزراعة وتربية الماشية منذ آلاف السنين قلّت الحاجة الى الصيد من أجل توفير الغذاء، ولكن الإثارة التي تصحب الصيد لم تقل. والدافع القوي لإطلاق النار على الأحياء البرية، واصطيادها والإمساك بها وقتلها، لايزال شائعاً في العديد من بلدان المنطقة. والصيد بالصقور أصبح منتشراً في بعض المناطق، وأصبح الناس ينتظرون موسم الحبّاري السنوي بشغف. وعمليات الصيد المعقّدة التي كان يقوم بها الحكام الأوائل - من البابليين إلى الأمويين والعباسيين - كانت تجري على نطاق واسع، وهو ما أسهم بدرجة كبيرة في انقراض عدد من الطيور والثدييات. وقد انقرض تماما الأخدري والنعام والبقر الوحشي والأسد الآسيوي. أما المها والغزال والنمر فقد نجوا بالكاد من الإنقراض.

لقد مهّد الإفراط في الصيد، في الماضي، الطريق أمام الصيادين الحاليين بإعطائهم ذريعة لتكرار هذه السوابق المدمرة. ولسوء الحظ فإن الحالة اليوم أسوأ مما كانت في أي وقت مضى في تاريخ المنطقة. فأعداد الأحياء البريّة تمثل جزءا مما كانت عليه في يومٍ ما؛ كما أنه نتيجة لتقدم التكنولوجيا بالنسبة للبنادق والمسدسات والمركبات التي تسير في المناطق الوعرة، والرادارات فإن الصيادين لديهم الآن ميزة كبيرة. كما أن عدم وجود قوانين للصيد قابلة للتنفيذ والتطبيق على الجميع قد جعل عملية الصيد أشبه ما يكون بمذبحة للأحياء البرية مما أصبح يستوجب توعية الصيادين بأن تدمير الحياة البرية ليس له علاقة بالرياضة التي قد تصبح شيئاً من الماضي إذا لم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية الحياة البرية.

## الجدول - المناطق المحمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا

| البلـــد | المساحة (بالكيلومترات المربعة) | إجمالي المساحة المحمية (بالهكتارات) | إجمالي المساحة المحمية (كنسبة مئوية) |
|---|---|---|---|
| الأردن | ٨٣٧٥٠ | ١١٩٨٢٩ | ١ر٤٣ |
| الامارات العربية المتحدة | ٨٦٤٤٩ | ١٤٦٥٠ | ٠ر١٧ |
| الضفة الغربية وقطاع غزة | ١٠١٦١ | -(*) | - |
| أفغانستان | ٦٣٦٢٦٥ | ١٨٣٦٢٩ | ٠ر٢٩ |
| جمهورية ايران الإسلامية | ١٦٤٨١٨٤ | ٧٨٥١٦٨٤ | ٤ر٧٦ |
| البحرين | ٦٩١ | ١٣٢٥ | ١ر٩٢ |
| تركيـــا | ٧٧٨٠٠٠ | ١٥٢٥٥٣١ | ١ر٩٦ |
| تونـــس | ١٦٤١٥٠ | ١٩٠٢٠٤ | ١ر١٦ |
| الجزائر | ٢٣٨١٧٤٥ | ١٢٦٩٩٨٤٩ | ٥ر٣٣ |
| المملكة العربية السعودية | ٢١٤٤٩٦٩ | ٢١٢١٠٧٤٠ | ٩ر٨٩ |
| الجمهورية العربية السورية | ١٨٥٦٨٠ | ١٠٣٢٤٠ | ٠ر٥٦ |
| العراق | ٤٣٤٩٢٤ | ٥٤١ | - |
| عُمـــان | ٢١٢٣٧٩ | ٢٨٣٦٩٠٠ | ١٣ر٣٦ |
| قبرص | ٩٢٥١ | ٩٤٤٢٨ | ١٠ر٢١ |
| قطـــر | ١٠٣٦٠ | ١٠٠ | ٠ر٠١ |
| الكويت | ٢٤٢٨٠ | ٣٠٠٠٠ | ١ر٢٤ |
| لبنـــان | ١٠٤٥٢ | ٤٥١٢ | ٠ر٤٣ |
| الجماهيرية العربية الليبية | ١٧٥٩٥٤٠ | ١٧٢٨٧٠ | ٠ر١٠ |
| مصـــر | ١٠٠٢٢٧٠ | ٨٠١٠٠٠ | ٠ر٨٠ |
| المغرب | ٤٤٦٥٥٠ | ٣٨٨٨٨٦ | ٠ر٨٧ |
| المغرب والصحراء | ٢٦٦٧٦٩ | - | - |
| اليمـــن | ٤٨٥٢٧٣ | - | - |
| المجموع | ١٢١٤٥٨٢٧ | ٤٨٢٢٩٩١٨ | ٣ر٠ |

(*) العلامة (-) تشير الى أن المقدار صفر أو لا يُذكر.

ومن أيلول/سبتمبر الى تشرين الثاني/نوفمبر، ثم في نيسان/ابريل وأيار/مايو، يعمد الصيادون في أنحاء لبنان مثلا - من على أسطح المباني وعلى امتداد الطرق وفي السيارات المتحركة - الى إطلاق النار على طيور الصيد والنسور وطيور اللقلاق وقد أصابها الإنهاك وهي تحاول العثور على مكان آمن لترتاح فيه حتى الصباح. وهذه العملية ليست لها جدوى اقتصادية على الإطلاق لأن طيور الصيد هذه لا تؤكل

أبداً. أما الأنواع الأخرى من الطيور، مثل البط والأوز والقطا والدراج والحجل والسُمَّن والأعداد القليلة المتبقية من الطيور المقيمة، فإنها تُعتبر من الأطعمة الشهيَّة ويطلق الآلاف النار عليها بسهولة مما حدا بالحكومة اللبنانية في عام ١٩٩٤ الى إصدار أمرٍ بوقف الصيد للحفاظ على الأحياء البريَّة.

## ٢- الرعي الجائر

إن من تبسيط الأمور أن يلقى اللوم على الماعز والأغنام والأبقار والجمال في تدمير المراعي، في حين أن السبب الفعلي لذلك هو عدم وجود خطة تنظيمية لاستخدام هذه المناطق. وبجانب التحكُّم في فترات الرعي فإن التقليل المخطّط لأعداد الحيوانات التي ترتاد المراعي يمثل خطوة أساسية (وضرورية).

والأثر المدمِّر لرعي قطعان كبيرة من الماعز لقرون عديدة، في بلد ما يمكن مشاهدته بسهولة في لبنان. فلا يزال من الممكن مشاهدة الماعز في أراضي الغابات، سواء أكانت محميَّة أم لا، كما أن الممارسة المتمثلة في قطع فروع الأشجار، والأشجار الصغيرة بكاملها، لإطعام تلك الحيوانات يضعف، ويدمِّر في نهاية الأمر، غابات كاملة؛ كما أن الشتلات أو الأشجار الصغيرة لم تعد تشاهد في الغابات التي يرعى فيها الماعز. والتجديد الذاتي الوحيد لأشجار الأرز اللبنانية يحدث في منطقة الشوف في الجزء الأوسط من لبنان حيث أُستبعد الماعز طوال فترة الخمس عشرة سنة الماضية.

وقد نشأت مؤخرا أزمة في منطقة ظفار في عُمان. فسفوح جبل قرى وقمر كانت تجنب دائما قطعان الماشية خلال فترة الأمطار الموسمية (المونسون). وفي عام ١٩٧٣ قُدر العدد الإجمالي للماشية بما يتراوح بين ٠٠٠ ١٢ رأس و ٠٠٠ ٢٠ رأس. غير أنه خلال العقد الماضي لم يزد عدد الأبقار والأغنام والماعز التي ترعى في هذه المنطقة من ظفار فحسب، بل أصبحت قطعان كبيرة من الجمال ترتاد المنطقة طيلة السنة؛ وقُدر عدد هذه الحيوانات عام ١٩٩٣ بحوالي ٠٠٠ ٢٥٠ رأس من الأبقار و ٠٠٠ ٨٠ رأس من الجمال و ٠٠٠ ٧٠ رأس من الأغنام والماعز. وينطوي انتقال هذه الأعداد الكبيرة من الماشية من عدة مناطق في عُمان الى ظفار على كارثة حقيقية، لدرجة أن مساقط المياه في صلالة، وهي ثاني أكبر مدن عُمان، أصبحت مهددة.

## ٣- إزالة الغابات

كانت منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في يوم ما مغطاة بكاملها بالأشجار والنباتات التي تعكس المناخ ومعدلات الأمطار السنوية في كل منطقة. فالمجموعات الكثيفة من أشجار الخشب الصلب الموجودة في جبال لبنان والجمهورية العربية السورية والأردن والمملكة العربية السعودية، وأشجار الصنوبر الأكثر طراوة ولينا والموجودة في المناطق الأقل ارتفاعا، والشجيرات والحشائش والبقوليات التي لا تعدٍ ولا تحصى والموجودة في السهول الأكثر جفافا وفي الصحارى، كانت تجعل الغطاء النباتي أكثر غنىً مما تبقى منه اليوم. وإضافة الى الممارسات المدمِّرة التي سبق وصفها، فإن بُناة السفن والمعابد، والأتراك العثمانيين، وكذلك البريطانيين والفرنسيين، قد قاموا بقطع أشجار الغابات في لبنان والجمهورية العربية السورية وفلسطين لبناء سككهم الحديدية وتدفئة قواتهم.

في لبنان، تنتشر اليوم مجموعات أشجار البلوط والصنوبر المحروقة ليس بسبب الحرب بل نتيجة لأعمال من يشعلون الحرائق عمداً ليستفيدوا من ثغرة قانونية تسمح بقطع الأشجار الميِّتة. وفي

الوديان، يقوم صانعو الفحم بقطع الأشجار وتصدير الفحم بالشاحنات إلى البلدان المجاورة. وهذه الممارسة أصبحت أكثر شيوعا منذ بدأ في وادي البقاع، في عام ١٩٩٣، تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للقضاء على المخدرات، الأمر الذي دفع عددا ممن كانوا في السابق يزرعون الحشيش الى شراء مناشير آلية والانتقال الى التلال لقطع الأشجار وصنع الفحم.

## ٤- الاستعمال العشوائي للمبيدات الزراعية

لقيت مبيدات الآفات الزراعية ترحيباً شديداً عندما أُستخدمت لأول مرة في أوائل القرن التاسع عشر باعتبارها السلاح الفعّال في محاربة الآفات الزراعية. وعلى العكس من تلك التوقعات فقد أدى الاستخدام الكثيف لمبيدات الحشرات ومبيدات الحشائش ومبيدات الفطريات إلى هلاك وتدمير مجموعة كبيرة من أنواع الطيور والحشرات المفيدة. وعلاوة على هذا فإن الآفات الضارة ظلت باقية، بل أنها أصبحت أكثر ضررا لعدم وجود منافس لها ولأنها اكتسبت المناعة من مبيدات الحشرات.

والفوائد التي تتحقق من استعمال المواد الكيميائية في الزراعة هي فوائد قصيرة الأجل وغير مستدامة، في حين أن الآثار الضارة لها آثار طويلة الأمد وتخل بتوازن الطبيعة، والمستفيدون الرئيسيون هم المنتجون والوكلاء/الموزعون لهذه المنتجات. والوكلاء هم الذين يقدمون المشورة التقنية للمجتمع الزراعي في البلدان العربية بسبب ضعف أجهزة الارشاد الحكومية، وهم يشيرون دائما الى استخدام المزيد من هذه المواد الكيميائية.

ومنطقة الشرق الأدنى هي أيضا المكان الذي يتم فيه التخلص من بعض من أخطر مبيدات الحشرات التي يجري تصنيعها؛ ومن أمثلتها "باراثيون" المحظور استخدامه في غالبية البلدان الغربية. وما لم يتوقف استيراد الأنواع الضارة بيئياً من مبيدات الحشرات واستخدامها عشوائيا فإن تعرض الأحياء البريّة وصحة الانسان للخطر سوف يستمر.

وأحد بدائل الاستخدام العشوائي للسموم هو نظام المعالجة المتكاملة للآفات، وهو نظام ينطوي على مجموعة فعّالة من الطرق البديلة لمقاومة الآفات والتي سيؤدي تطبيقها إلى تقليل الحاجة الى المواد الكيميائية الخطرة المستخدمة اليوم إلى الحد الأدنى أو إلى إلغائها بالكامل. وقد بدأت وزارة الزراعة في عُمان، فعلاً، في تقييد استخدام المواد الكيميائية والبحث عن بدائل مأمونة.

## ٥- التنمية غير الملائمة

إن مشاريع التطوير والتنمية في جميع أنحاء العالم تشكّل ضغطاً كبيراً على البيئات الطبيعية في العالم. غير أنه مما يضاعف الخطر في البلدان العربية أنه لا توجد هنالك خطط إنمائية شاملة وقابلة للتنفيذ. وتستخدم في إدامة المشاريع الزراعية كميات زائدة من المياه وممارسات غير سليمة للزراعة، كما أن المبيدات الزراعية والأسمدة تُستعمل بإفراط.

ومدى سلامة الأحياء البرية يُستخدم كمؤشر هام لسلامة البيئة. فإذا أدت التنمية غير الملائمة الى تدمير الأحياء البرية فإنها، على الأرجح، ستؤدي الى الشيء نفسه بالنسبة للسكان. وكثيرا ما يُغفل هذا الترابط الحيوي.

## دال- قيمة المحافظة على الحياة البريـّة

### ١- اعتبارات أخلاقية

في العالم الحديث، حيث يوفر العلم ثروة من الحقائق ويتيح حلولاً لمشكلات معينة، يجب ألا يقلـّل المرء من قوة وأثر الدين في توفير الأساس الأخلاقي للمحافظة على الطبيعة، كما أنه يجب ألا يتردد المرء في الاستفادة من القوانين المستمدة منه لتعزيز تلك الأنشطة. وتتضمن الشريعة الإسلامية تقاليد متأصلة ومنتشرة في بلدان منطقة الشرق الأدنى وفي جزء كبير من العالم. ويبدو أن المبادىء التي تحكم استخدام المياه، والتي وضعت وطـُبـِّقت في ظروف الندرة الشديدة، تصلح كأساس لتحديد استخدام موارد أخرى، مثل المراعي والغابات والأحياء البريـّة التي بدأت تصبح الآن أكثر ندرة. وقد ذكر "عثمان لويلين" أن "المؤسسات التقليدية، مثل الحِمى ووهب الأرض، والتأجير ومنح حق الإنتفاع، وتحديد مناطق محرمة، والهبات الخيرية، يمكن أن تكون لها تطبيقات جديدة وابتكارية بالنسبة لحفظ الموارد الطبيعية في المناطق المحمية ولاستخدامها استخداما مستديما".

وقد لخـّص صافي حامد، باقتدار، مسؤولية الإنسان عن سلامة الموارد الطبيعية للأرض بقوله إن "مواقف المسلمين تجاه البيئة تنبع مباشرة من الإيمان بأن الله هو مالك الكون، من ناحية، وبأن الإنسان مكلـّف بأن يكون أميناً على الموارد الاقتصادية، من ناحية أخرى. كذلك فإن المسلم المتمسك بدينه يعتقد بأن العالم قد خـُلق كي يستخدمه الإنسان ويحوله ويتمتع به؛ وبأن لكل شخص الحق في تملـُّك عمله، شريطة أن يكون التمتـُّع بهذا الزرع والحصد يحقق النفع العام للمجتمع؛ وبأن الحكم على سلامة الإجراءات التي تؤثر على الموارد الطبيعية لا يكون في ضوء الصياغات البسيطة والقدرة الإنتاجية وحدها، بل في ضوء نظام شامل للحقائق والقِيَم الإنسانية والأخلاق الإسلامية".

وفي حين أن الجدل لايزال جاريا في الغرب حول القِيَم الإقتصادية كمحددات للسياسة العامة فإنه من المهم تذكـُّر أن علماء مسلمين قد خلصوا منذ قرون الى أن القِيَم الإقتصادية لا تمثـِّل وحدها مقياساً سليماً للنفع العام. فهم يعتقدون بأنه يجب أن تلعب الإعتبارات الروحية والثقافية والأخلاقية دوراً في عملية اتخاذ القرار. وفي منطقة الشرق الأدنى، يجب أن تـُقاس الحاجة الى المحافظة على الطبيعة باستخدام جميع المتغيرات المتاحة التي تشمل القِيَم الاقتصادية (ولكن لا تقتصر عليها).

### ٢- الاعتبارات الاقتصادية

طبقاً لما ورد في منشور أصدره المركز العالمي لرصد المحافظة على الطبيعة في عام ١٩٩٢ وعنوانه "التنوع البيولوجي العالمي: حالة الموارد الحيـّة للأرض" فإن مؤلفات كثيرة في مجال الاقتصاد التطبيقي تبيـّن أن هناك تقنيات للحصول على تقديرات محددة للقيمة الاقتصادية لأوجه مختلفة للبيئة، من بينها الجوانب غير الملموسة لنوعية البيئة، مثل المياه النظيفة والهواء النظيف والمناظر الطبيعية. وهذه الطرق يمكن تطبيقها على التنوع البيولوجي، غير أنها تنطوي على مشكلات تتعلق بالمفهوم. وتتمثل إحدى الصعوبات الرئيسية في أن هذه التقنيات تستند الى افتراض أن القيمة يحددها استعداد الإنسان للدفع. ومن الممكن أن يكون مدى القِيَم الإنسانية واسعا للغاية وبالتالي يصعب قياسه".

والمرجع المذكور أعلاه أورد أيضا أن القيمة الاقتصادية الكليَّة لمصدر بيئي يمكن تحليلها الى قيمة للاستخدام وقيمة لعدم الاستخدام. والاستخدام المباشر لنواتج النظام البيئي في أنشطة غير استهلاكية أو استهلاكية أو انتاجية هو الأثر الذي يشيع قياسه في عمليات التقييم. وتشمل الاستخدامات المباشرة جميع أنواع الأحياء البريَّة لاستخدامها كطعام أو وقود أو مأوى أو دواء. والأنشطة الأخرى، مثل السياحة البيئية، تنطوي على "تعامل" مباشر بين الناس والموارد البيولوجية وتدخل في فئة الاستخدام المباشر. وتولد بعض الاستخدامات المباشرة للموارد البيولوجية في بعض المجالات مثل قطع الأشجار لغايات تجارية أو الزراعة أو أنشطة صيد الأسماك منتجات يمكن تبادلها في السوق، في حين أن نواتج أنشطة أخرى، مثل الصيد وبعض النشاطات الأخرى، لا يتم تسويقها في العادة. وعلى الرغم من أن نواتج الأنشطة التي لا يتم تسويقها ليست لها قيمة مالية (سعر نقدي في التبادل) فإن لها قيمة اقتصادية بالنظر الى أهميتها بالنسبة للمجتمع.

وفي منطقة الشرق الأدنى، وخاصة في البلدان العربية، فإن انخفاض أعداد مختلف أنواع الأحياء البريَّة الموجودة لم يعد يسمح باستغلالها بأية طريقة استهلاكية - أي للصيد أو الاتجار أو التربية. ولذلك فإنه يجب أن تكون الفوائد الاقتصادية الوحيدة التي يمكن حسابها معتمدة على جوانب غير ملموسة لنوعية البيئة وايرادات السياحة التي تدرها هذه الأنواع بالنسبة للمجتمعات الموجودة حولها. وهذا لا يلغي إمكانية استخدام هذه الأنواع استخداما تجاريا استهلاكيا عن طريق جمع، أو فرز، الأعداد الزائدة من الأحياء البريَّة في المستقبل من خلال التحكُّم في عملية الصيد. وتنظيم عمليات صيد الأعداد الزائدة من الغزلان جرى، في الواقع، تنفيذه بنجاح في أحد بلدان المنطقة؛ كما أنه حقق، على مدى السنوات القليلة الماضية، ايرادات كبيرة لمجموعات الحفاظ على البيئة هناك.

وفي بادية الشام، ومناطق المراعي شبه القاحلة، تستهلك كل أسرة من أسر البدو نحو ٣٠٠ شجيرة (جذور وغيرها) في السنة لإعداد الشاي والطعام. وتزيد الحاجة خلال فصول الشتاء الباردة من أجل التدفئة. وإذا أُستخدمت السخَّانات الشمسية لتقليل استهلاك الشجيرات الرعوية فإنه ينبغي أن يكون خبراء الاقتصاد قادرين على حساب الفوائد التي تعود من عملية الاستبدال هذه بعبارات مالية يمكن للحكومات وللوكالات المانحة أن تقيِّمها.

## ثانياً - ملامح قطرية

### ألف- البلدان التي لها برامج ناجحة

#### ١- عُمان

إن سلطنة عُمان، التي تبلغ مساحتها ٢١٢ ٤٥٠ كيلومتراً مربعاً، كانت واحداً من البلدان الأولى في المنطقة التي تنفذ برنامجاً طويل الأجل لمسح مواردها الطبيعية، وخاصة الموارد النباتية والحيوانية، وتنشر نتائج المسح بطريقة منظَّمة. وبالإضافة الى "مجلة الدراسات العُمانية"، نَشر عدد من الكتب المكتوبة كتابة جيدة والمصورة تصويراً فاخراً، وهي كتب تُعرِّف القارئ بالنباتات البرية العُمانية والطيور المحلية والفراشات والكائنات البرية الأخرى. ونُشرت أيضاً باللغة العربية والانكليزية كتيبات للأطفال. وإدراكاً من الحكومة بقيمة الوقت فإنها سمحت بالمضي في تنفيذ خطط لإنشاء مناطق محمية وإعادة أنواع من الكائنات البرية إلى مواطنها الأصلية وذلك بسرعة غير معهودة

في منطقة منكبَّة على تحقيق التنمية غير المقيَّدة. والقوى المحركة الكامنة وراء حركة المحافظة على الطبيعة الفريدة هذه هي السلطان قابوس بن سعيد. وفي منطقة تعتبر فيها القيادة هي القدوة، فإن المثال الذي وضعه السلطان يعزز كافة مشاريع المحافظة على الطبيعة.

ومع أن الاهتمام بالمحافظة على الطبيعة قد بدأ في الانتشار في عُمان "من القمة إلى القاعدة" فإنه توجد الآن إشارات محددة على أن ذلك الاهتمام بدأ يتغير ليصبح حملة "من القاعدة إلى القمة" من خلال المواطنين الذين يدعمون حماية الطبيعة ويبلِّغون عن أعمال الصيد غير القانونية، وكذلك من خلال أعضاء المجلس الاستشاري العُماني الذين يناقشون المسائل ذات الصلة بالبيئة.

وفي عام ١٩٨٧، استكمل الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية دراسة تستعرض الموارد الطبيعية لعُمان وتقترح نظاماً لمناطق حماية الطبيعة يحدد على نحوٍ ملائم فئات مختلفة للمحميات ويبين نوع الادارة الملائمة لكل محمية. واقترحت الدراسة أيضاً إطاراً قانونياً جديداً لحفظ الطبيعة وإطاراً إدرايا لتشغيل نظام المحميات.

وفي عام ١٩٩٣، أنشأت وزارة البلديات الاقليمية والبيئة إدارة جديدة هي "الادارة العامة للمحميات الطبيعية" لإدارة المناطق المحمية وحفظ الحياة البرية في عُمان. وتضم هذه الإدارة أكثر من ٢٥ موظفاً، وهناك خُطط لزيادة العدد الى ٥١٢ موظفاً يتم توزيعهم في جميع أنحاء عُمان. وللوزارة ولاية على ٤٣ بلدية يتواجد في كل منها موظف لشؤون البيئة تُناط به مسؤولية المحافظة على الحياة البرية في منطقته.

وفي عام ١٩٩٣ أصدرت محمية رأس الحد لتفريخ السلحفاة الخضراء والسلحفاة الزيتونية وسلحفاة البحر والسلحفاة البحرية ضخمة الرأس تصاريح إلى ١٠٠٠ شخص ممن رغبوا في زيارة السلاحف البحرية ومشاهدتها. ومشروع المها في جدة الحراسيس رفع مستواه، فعلياً، من "مشروع" إلى "محمية طبيعية" ولا يزال مغلقاً أمام الزائرين. ومحمية وادي سيرين لحفظ الظهر العربي هي واحدة من المحميات التي يصعب للغاية الوصول اليها، ومن المرجح أن تظل كذلك. وقليلون هم الذين رأوا بالفعل حيوان الظهر الغامض.

## ٢- المملكة العربية السعودية

تغطي المملكة العربية السعودية، التي تبلغ مساحتها ٢ر٢ مليون كيلومتر مربع، الجزء الأكبر من شبه الجزيرة العربية وفيها تنوع بيولوجي كبير وهام دولياً. وهذا التنوع البيولوجي يعززه التقاء ثلاث مناطق جغرافية بيولوجية أرضية توفر حياة نباتية وحيوانية افريقية، وأوروبية آسيوية، وهندية ماليزية.

وللمملكة العربية السعودية تاريخ طويل في إنشاء وإدارة مناطق محمية (حِمى)؛ ولكن ليس لها سوى تاريخ حديث في وضع وتطبيق نظام وطني للمحميات يلبي حاجاتها البيئية والاقتصادية الحالية. وهذا يمثل، فيها وفي غالبية البلدان الأخرى في المنطقة، نقصاً في عملية التخطيط الإنمائي، وخاصة بالنظر الى أن المملكة العربية السعودية قد مرت في جيل واحد بعملية للتنمية الاقتصادية والصناعية لم يسبق لها مثيل.

والمنظمات الرئيسية الثلاث المعنية بحفظ الطبيعة وبالبيئة في المملكة العربية السعودية هي اللجنة الوطنية للمحافظة على الحياة البرية والتنمية، ووكالة الأرصاد الجوية وحماية البيئة، ووزارة الزراعة والمياه.

واللجنة الوطنية للمحافظة على الحياة البرية والتنمية أُنشئت في عام ١٩٨٦ وكلفت بإنشاء وإدارة مناطق محمية. وعلى الرغم من أن التنفيذ لا يزال في مراحله الأولى فقد أنشئت ثماني محميات برية على مساحة قدرها ٠٠٠ ٥١ كيلومتر مربع. وتخطط المملكة العربية السعودية لأن تستكمل في السنوات العشر المقبلة نظاماً شاملاً للمناطق المحمية. ومع تطور النظام فإنه سيحقق الفائدة للبلد، كما أنه سيسهم في سد الثغرة الواسعة الموجودة في شبكة المناطق المحمية في العالم.

ومركز الملك خالد لبحوث الحياة البرية في ثُمامة يقوم بأعمال ممتازة بالاستعانة بمجموعة صغيرة من الموظفين الأجانب الجادين يساعدهم إثنان من طلاب الدراسات العليا السعوديين.

وفي مسح جوي أجري في عام ١٩٩٤ لمحمية "حرة الحرة"، تم عَد حوالي ١٠٠٠ غزال - معظمهم من نوع الريم، وكذلك مجموعة صغيرة من نوع الإدمي المحلي. وقد شوهد أيضاً خلال المسح عدد صغير من الذئاب، وثعالب روبل والثعالب الحمراء، والضباع، وعدد من الجمال التي كانت ترعى في المحمية قدر عددها بين ٠٠٠ ١٠ رأس و ٠٠٠ ١١ رأس.

والإدارة العامة للمتنزهات الوطنية التابعة لوزارة الزراعة والمياه مسؤولة عن إدارة المتنزهات الوطنية في عسير والاحسا وسعد وثمامة. وهذه المتنزهات هي في الأساس مناطق ترفيه يرتادها المواطنون، ولكنها تقوم أيضاً بدور هام وهو حماية الأنواع البرية النباتية والحيوانية المحلية.

## ٣- الأردن

توجد في الأردن، الذي تبلغ مساحته الكلية ٢١٠ر٨٩ كيلومترا مربعا، ثلاث مناطق رئيسية تمتد من الشمال الى الجنوب وتشمل منطقة ذات مناخ شبه استوائي في الغور، وجروفا ومناطق جبلية مرتفعة الى الشرق من الغور، وسهولا شبه جافة ومناطق شبه صحراوية في البادية الى الشرق من المناطق الجبلية. ويقع الأردن عند ملتقى عدة مناطق جغرافية بيولوجية.

ومسؤولية حماية الحياة البرية تقع على عاتق إدارة الحراج والمراعي التابعة لوزارة الزراعة. وقد فوضت الوزارة مهمة إنشاء وإدارة المناطق المحمية لمنظمة غير حكومية، هي الجمعية الملكية لحماية الطبيعة. وقد أنشئت الجمعية في عام ١٩٦٦ للمحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية وتمولها الحكومة وجهات مانحة خاصة. وتتولى الجمعية، أساسا، الإشراف على قوانين الحفاظ على الطبيعة والصيد، وتنفيذ تلك القوانين، كما أنها تنشىء مناطق محمية وتعيد أنواعا من الأحياء البرية المعرضة للانقراض أو المنقرضة محليا الى موائلها الطبيعية. والجمعية هي أكبر منظمة غير حكومية في الأردن، وتعمل، من خلال شعبة التوعية التابعة لها، على تشجيع إنشاء نوادٍ للحفاظ على الحياة البرية في المدارس في جميع أنحاء البلد. وبحلول عام ١٩٩٤ كانت الجمعية قد أنشأت ما يزيد عن ١٥٠ ناديا من تلك النوادي. والجمعية تصدر أيضا مجلة "الريم" الفصلية باللغة العربية.

ومحميـّة الشومري، الموجودة قرب واحة الأزرق، كانت المنطقة الأولى في الأردن التي تعلن منطقة "محميـّة" بموجب مرسوم ملكي. وقد أنشئت المحميـّة في عام ١٩٦٥ وهي في الوقت الحالي موئل لواحد من أكبر قطعان المها العربي في العالم. وهذه المحميـّة المسيـّجة، والتي تبلغ مساحتها ٢٠٠ ٢ هكتار، تحوي حوالي ٢٠٠ حيوان من حيوانات المها العربي من جميع الأعمار، وقطيعا صغيرا من غزال الريم. ويقدم الماء، والعلف في بعض الأحيان، في أحد المواقع الى حيوانات المها التي يجري الإمساك بها عشوائيا والتأكد من خلوها من الأمراض والطفيليات. غير أن أنشطة توالد الحيوانات ليست منظمة، وأصبحت أعدادها تشكل تهديدا للمحمية ولصحة القطيع. وفي الماضي كانت محمية الشومري تقدم بعض حيوانات المها الى عـُمان والبحرين؛ كما أنها لا تزال تقدم المها العربي الى البلدان العربية المجاورة سواء كمنحة أو عن طريق التبادل.

ومحمية ضانا التي تقع جنوب الأردن وتشرف على وادي عربة تمر بالسنة الأولى من تنفيذ مشروع يشترك في رعايته البنك الدولي ومرفق البيئة العالمي للحفاظ على الموارد الطبيعية في المحمية، وإنشاء مواقع للسياحة والتنزه، وإعادة إقامة الجدران الاستنادية في المناطق الزراعية حول قرية ضانا بالاضافة الى الإشراف على إنشاء مركز للبحث والتعليم وعلى ترميم المساكن الخاصة في القرية. والمشروع هو مشروع طموح مدته ثلاث سنوات ويمكنه، مع مشروع المحافظة على واحة الأزرق، أن يمهد للقيام بأنشطة لحماية البيئة في المنطقة مستقبلا.

ويعيش نوعان من الغزلان، هما الأيل الأسمر والأيل الفارسي، في غابة البلوط الموجودة في شمالي الأردن حيث تقع محمية زوبيا التي تبلغ مساحتها ٣٠٠ ١ هكتار. وقد أعيد بالفعل غزال الرو الى موطنه الأصلي، وسوف يطلق الأيل الأسمر الفارسي بمجرد أن يستكمل قسم البحث والمسح التابع للجمعية الملكية لحماية الطبيعة تقييمه للموئل في المحمية. والفريق الذي يجري المسح يتكون بكامله من أردنيين، وهذا مؤشر مشجع لوجود طواقم فنية محلية مدربة.

## باء- البلدان التي تواجه عقبات

### ١- مصـــر

تبلغ مساحة مصر ٢٧٠ ٠٠٢ ١ كيلومترا مربعا، كما أن عدد سكانها يزيد عن ٥٢ مليون نسمة، يعيش معظمهم في شريط ضيق من الأرض على جانبي النيل وفي دلتاه الخصبة. وزرع الإنسان وادي النيل منذ ٠٠٠ ١٨ سنة على الأقل فيما أصبح نظاما إيكولوجيا من صنع الانسان. ويصف البعض هذا الوادي على أنه أكبر واحة صحراوية في العالم، ومع ذلك فإنها تأوي قدرا كبيرا من الأحياء البرية. والتنوع البيولوجي لمصر يتمثل في ما يصل الى ٠٨٥ ٢ نوعا من أنواع النباتات و ٤٣١ نوعا من الطيور المسجلة و ١٥٠ نوعا من الثدييات الأرضية، كما أن البحيرات الساحلية والمنخفضات تمثل نسبة ٢٥ في المائة من مجموع الأراضي الرطبة للبحر الأبيض المتوسط. ومنذ إنشاء سد أسوان نشأت موائل جديدة في البحيرة. ويوجد في البحر الأحمر، وحوله، نظام إيكولوجي غني يتضمن تكوينات مرجانية ومجموعات من أشجار المنغروف والعديد من الأنواع الحيوانية والنباتية الافريقية الاستوائية.

وفي عام ١٩٧٩، تم انشاء "إدارة الحياة البرية المصرية"، كوحدة تابعة لوزارة الزراعة، وأوكلت اليها مسؤولية إدارة المحميات الطبيعة وإجراء بحوث الأحياء البرية. وفي عام ١٩٨٢ أنشئت هيئة شؤون البيئة المصرية، وهي الآن الهيئة الادارية الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ حماية البيئة والمحافظة

عليها. وقد تم هذا لإدراك مصر أن السياحة المعتمدة على الموارد الطبيعية (السياحة البيئية) ضرورية للتنمية الاقتصادية. وإدارة مشاريع المناطق المحمية في هيئة شؤون البيئة هي جهاز التنسيق والمراقبة الذي يمثل الحكومة في المشاريع، مثل محمية رأس محمد الطبيعية. ويجري في الوقت الحالي تنفيذ خطة لإدارة محمية رأس محمد، وهي خطة جرى إعدادها بمساعدة فنية من الاتحاد الأوروبي بعد اقتناع غالبية أصحاب مشاريع التعمير حول منطقة رأس محمد بأن نجاح فنادقهم ومنتجعاتهم في المستقبل يعتمد الى حد كبير على الشمس ونظافة الشواطئ، وكذلك على سلامة النظام الايكولوجي البحري. وهؤلاء المستثمرون حريصون على الحفاظ على منطقتهم التي اكتسبت شهرة عالمية، كما أنهم حريصون على أن يواصل السياح قدومهم.

وبالنظر الى أهمية إيجاد وعي بيئي، والى أن ما يزيد عن ٦ ملايين شخص يزورون حديقة الحيوان في الجيزة كل سنة فإنه يجب النظر بجدية في رفع مستوى هذه المنطقة الفريدة في قلب القاهرة من "حديقة حيوان" ترجع الى القرن التاسع عشر الى "حديقة بيولوجية" في القرن الواحد والعشرين. وطوال المائة سنة الأخيرة، قدمت حديقة الحيوان في الجيزة خدماتها الى شعب مصر والى الزائرين من البلدان العربية والافريقية من خلال عرض الحيوانات في الحديقة التي تبلغ مساحتها ٨٠ فداناً. وللأسف فإنه خلال الأربعين سنة الماضية، تقريبا، عانت الحديقة من مصاعب مالية، أثرت على مستوى الاهتمام بالحيوانات والمنشآت، والحديقة هي أنسب مكان للبدء في عرض النباتات والحيوانات التي تبيِّن بوضوح الترابط القائم بين الإنسان وبيئته.

## ٢- الجمهورية العربية السورية

تبلغ مساحة الجمهورية العربية السورية ٦٨٠ ١٨٥ كليومتراً مربعاً، وتتكون من ثلاث مناطق جغرافية بيولوجية هي: الساحل على امتداد البحر الأبيض المتوسط، ومنطقة السهوب شبه الجافة أو منطقة الهلال الخصيب، ومنطقة البادية شبه القاحلة.

وتتولى وزارة الزراعة، من خلال إدارة الأحراج التابعة لها، مسؤولية المناطق المحمية التي تتكون من مناطق لحماية الأحراج وأحزمة خضراء ومراعٍ مغلقة ومجمَّعات مياه عامة محميَّة، وجميعها تابعة للدولة. والمناطق المحمية الرئيسية تشمل ما يلي:

(أ) طرجه (أم الطيور)، وهي متنزه بري وبحري قرب اللاذقية؛
(ب) صلنفه، وتحتوي على أشجار الأرز وأشجار التنوب؛
(ج) فرنلق؛
(د) التليله (قرب تدمر) وتحتوي على مجموعة من نباتات الرعي الصحراوية وبعض الغزلان؛
(هـ) بحيرة الأسد، وتشمل جزيرة مساحتها ٦٠٠ هكتار؛
(و) جبل عبدالعزيز الذي يحتوي على غابة مساحتها ٤٠٠٠ هكتار؛
(ز) بلعاس وأبو رحمين والبستان وغير ذلك من المحميات.

ولا يُدار أي من هذه المناطق طبقا للمعايير المطلوبة للمناطق المحميَّة وذلك بسبب نقص الموارد المالية اللازمة وعدم وجود عدد كافٍ من موظفي الغابات والموظفين المؤهلين لإدارة الموارد والمرافق. والموظفون القليلون التابعون لوزارة البيئة ووزارة الزراعة والمسؤولون عن الحياة البرية والمناطق المحميَّة لا يعرفون لمن يتوجهون للحصول على المساعدة الفنية ويعتمدون بدلاً من ذلك على "التعليم

الذاتي" لاكتساب مزيد من المعلومات. وهناك حاجة الى مركز تدريبي وطني أو إقليمي لإعداد موظفي الغابات للقيام بأعمال المحافظة على البيئة.

وكثيرا ما تُغفل الأضرار التي يسببها للحياة البرية صائدو الطيور المحترفون، الذين يصيدون أكثر من ٥٠٠ طائر صغير كل يوم. وأثر أولئك الصيادين على عدد الطيور يعادل ما يصيده آلاف الصيادين الهواة الذين يقتلون في كل طلعة صيد عددا من الطيور يتراوح بين ١٠ و ١٥ طائرا. والطيور التي يصيدونها هي في الأساس من نوع عصفور التين، وهو نوع يجمعه التجار المتخصصون لتصديره الى البلدان المجاورة. وبالإضافة الى الصيادين فإن هناك جامعي الطيور الذين يجمعون كل ليلة ما يزيد عن ٦٠٠ قبَّرة (مطوق) بتسليط الأضواء المبهرة على الطيور المهاجرة التي تتوقف للراحة ثم إلقاء الشِباك عليها. وتوضع الطيور، عادة، في غرف خالية من النوافذ، ويتعرض الكثير منها للاختناق بعضها فوق بعض؛ ثم يُباع ما تبقى حيًا منها للتجار. وتباع أيضا في السوق القديم في دمشق طيور حيَّة - أغلبها من أنواع الحجل والقطا واليمام والهدهد والبلبل والحسون. ويوصى بشدة بتحريم هذه الأنشطة وبأن يُنفَّذ وقف لها مدته خمس سنوات تعلنه وزارة الزراعة.

وبين عامي ١٩٠٥ و ١٩٢٦ جمع حسين بيك إيبش، من الجمهورية العربية السورية، والأمير يوسف كمال، من مصر، خلال رحلات الصيد التي قاموا بها مجموعة فريدة من تذكارات الأحياء البرية الافريقية والهندية. وكانت المجموعة موجودة في يوم ما في متحف خاص كان مفتوحا للجمهور. وفي الوقت الحالي، تتعرض حالة ١٢٠٠ قطعة من الجلود والرؤوس للتدهور بسرعة في غرفة رطبة ومظلمة في بيت أيبش القديم في دمشق. وهذه القطع تحتاج الى ترميم ملائم وقياس وتصنيف دقيق، وإلى وضع كتالوج لها، قبل أن تتعرض للتلف بفعل الزمن والرطوبة.

## ٣- لبنـــان

يُعَد لبنان واحدا من أصغر بلدان المنطقة، وتبلغ مساحته الكلية ١٠ ٤٥٠ كيلومترا مربعا. ويتكون من شريط ساحلي ضيِّق طوله ٢٢٥ كيلومترا، وسلسلة جبال مرتفعة تمتد بموازاة الساحل، ووادي البقاع الذي يشبه الغور، وسلسلة الجبال المواجهة للبنان والتي تشكِّل جزءا كبيرا من حدوده مع الجمهورية العربية السورية. وسفوح الجبال هي سفوح جرداء الى حدٍ كبير، مع وجود بقايا متناثرة لمجموعات أشجار الأرز والتنوب والعرعر والتي كانت في يوم ما شديدة الكثافة. وتبلغ المساحة الكلية للغابات المتبقية ٧٦ ٩٥٠ هكتارا، وتتكون أساسا من أشجار قصيرة وغابات متدهورة وغابة مغلقة لأشجار الأرز لا تزيد مساحتها عن ٣٠٠ هكتار.

وفي منطقة التلال الواقعة قرب بيروت، زُرعت المنحدرات المملوكة ملكية شخصية بنجاح، منذ عام ١٨٦٠، بأشجار الصنوبر. وبذور الصنوبر الصالحة للأكل تُستخرج من أقماع الصنوبر كل سنة، في حين أن الأقماع الفارغة والفروع المتخلِّفة عن تقليم الأشجار توفر لسكان القرى الجبلية مصدرا للوقود هم في أشد الحاجة اليه. وعلى الرغم من الأضرار الناتجة عن ضغوط التنمية وويلات الحرب وعدم إمكان تطبيق قوانين حماية الغابات فإن الرائحة الطيِّبة والظل الوارف لغابات الصنوبر هذه، التي صنعها الإنسان، تجنب السيَّاح، اللبنانيين والأجانب على حدٍ سواء، إلى الجبال كل صيف بحثا عن الراحة من حرارة الصحراء ورطوبة المناطق الساحلية وتلوث جو المدينة. وهذه الغابات هي مثال لتنمية مستديمة نشأت عنها سياحة البيئة، وهي سياحة حققت فوائد جمَّة للسكان.

وقد قُدِّمت من جانب الحكومة ومن جانب منظمات غير حكومية، أهمها جمعية حماية الطبيعة في لبنان وجمعية أصدقاء الطبيعة، توصيات لتحديد مجموعة من المناطق المحميَّة في البلد. ومن بين المواقع التي أوصي بها جزر النخيل التي تقع قبالة شواطىء طرابلس؛ وحرش إهدن، وهو نظام إيكولوجي من غابات الأرز والتنوب الجبلية في الشمال؛ وغابات الأرز في الباروك وعين زحلتا ومعاصر الشوف (التي يمكن أن تشكِّل أكبر منطقة محميَّة في لبنان)؛ ومتنزه بنتاعل؛ ووادي جهنم؛ وغابات الأرز في القموعة وضنينة وبشري وتنورين وجاج؛ والشاطىء الرملي في صيدا؛ والأهوار المتبقية في عميق في وادي نهر الليطاني. ومنطقة عميق هي منطقة لها أهمية دولية لأنها تمثل الأراضي الرطبة الوحيدة من نوعها الموجودة في لبنان، وهي أيضا واحد من طرق هجرة الطيور الرئيسية في الشرق الأدنى. وهذه المنطقة، شأنها شأن بقية لبنان، لاتزال معرضة للخطر نتيجة انتشار الصيد العشوائي وغير المنظَّم لجميع أنواع الطيور المهاجرة؛ إذ تشير التقديرات الى أن الصيادين اللبنانيين يصيدون كل سنة ما يتراوح بين ١٥ مليون و ٢٠ مليون من الطيور. وفي عام ١٩٩٤ فرضت الحكومة وقفا للصيد في البلد بكامله، وهو ما لقي استحسانا من جانب الداعين للمحافظة على الطبيعة في العالم أجمع.

ومؤخرا، أعدَّ الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اقتراح بمشروع عنوانه "لبنان: مناطق محميَّة من أجل التنمية المستديمة" وذلك لإنشاء ثلاث مناطق محمية نموذجية في لبنان. وبالإضافة الى حفظ التنوع البيولوجي فإن المشروع سيكون مفيدا في التعجيل بالمصالحة فيما بين اللبنانيين بعد ١٧ عاما من الحرب الأهلية وذلك بجمع أشخاص من جميع أنحاء البلد وإشراكهم في تحقيق هدف مشترك.

## ثالثا- الجهود المبذولة لإنقاذ الأحياء البرية وتثبيت أعدادها وزيادتها

### ألف- أنشطة قصيرة الأجل لإنقاذ الأحياء البرية

#### ١- إقامة المناطق المحمية

بصفة عامة ما زال الوعي ضعيفاً بأهمية المحافظة على الحياة البرية وبالحاجة الى أقامة مناطق محميَّة. وقد حددت بعض البلدان أهم مراكز التنوع البيولوجي وشرعت في تخصيصها وإنشاء متنزهات ومحميات فيها. غير أنه لاتزال هناك ثغرات في المعلومات، كما أن هناك حاجة الى إجراء مسوح ميدانية شاملة لجمع بيانات بيئية مرجعية من أجل القيام بتحديد أنواع إضافية من الموائل التي تحتاج الى حماية بطريقة سليمة.

ومن الملاحظ أن الكثير من وكالات حفظ الطبيعة في الغرب تصر على إعداد دراسات للجدوى بالاستناد الى معايير للاختيار قبل المضي في تحديد الأماكن التي ستخضع للحماية. ومع أن هذا الأسلوب يتصف بالحكمة فإنه ليس أكثر الإجراءات فاعلية في منطقة الشرق الأدنى. وما لم تتحرك الحكومات العربية وجماعات المحافظة على الطبيعة بسرعة فإن هناك إحتمالاً كبيراً بأن تصبح المناطق المحميَّة في أيدي أصحاب مشاريع التنمية الذين قد يدمرون، دون قصد، الحياة النباتية/ أو الحيوانية التي هي بحاجة الى حماية. وتخصيص مناطق محتملة للحماية أولا سيكون أكثر حكمة؛ إذ أنه يمكن للسلطات بعد ذلك أن تمضي قدماً إما في إجراء الدراسات التفصيلية المطلوبة من أجل تحديد المتطلبات الادارية المناسبة وتصنيف المنطقة، واستمرارية التخصيص وإما ترك المنطقة لمشاريع التنمية.

## ٢- التوعية

ينبغي التشديد مراراً وتكراراً على أهمية القيام في كل بلد عربي بحملة للتوعية للمحافظة على الطبيعة. فلو جرّد الانسان الأرض مما تبقى فيها من نباتات وحيوانات سيكون من السهل التنبؤ بأن الناس سيفقدون المصدر الوحيد المتوفر لديهم للهواء النقي والمياه النظيفة والغذاء الصالح. والمسألة هي في الواقع مسألة واضحة ويجب تفسيرها للجميع بلغة وأسلوب يجعلان من السهل فهمها وتذكرها.

## ٣- التشريعات القائمة

توجد في غالبية البلدان العربية قوانين لحماية الحياة البرية، ولكن تلك القوانين لا تُنفَّذ. فالكثير من المتنزهات والمحميّات تُحمى بالإسم فقط إذ أن تلك المناطق المحميّة قانونا تتعرض للتعدي من جانب الصيادين ومن جانب الحيوانات التي ترعى فيها. وهناك حاجة الى تطبيق القوانين القائمة من خلال وزارات الداخلية وإدارات الشرطة، وكذلك الى تدريب ضباط الأمن للتعرّف على الأنشطة المضرّة بالبيئة، وتزويد موظفي الهجرة برسومات للأحياء البرية غير المسموح بصيدها قانونياً، والإنضمام الى اتفاقية الإتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرّضة للانقراض.

## ٤- مراكز التربية في الأَسر

إن الزيادة في عدد الحيوانات التي تُربى في الأَسر أصبح يمثل مشكلة خطيرة لأن إعادة هذه الحيوانات الى المناطق المحميّة الأكبر لا يتماشى مع قدرة تلك الحيوانات على التكاثر.

وحيوان المها العربي الموجود في الشومري (الأردن) وغزال الريم وغزال الإدمي الموجود في ثمامة (المملكة العربية السعودية) بحاجة الى مزيد من المنافذ للتوزيع من خلالها. وإطلاق المها العربي في جدة الحراسيس (عُمان) والمها والغزال في الحوطة وحَرة الحرة ومحازة الصيد (المملكة العربية السعودية) هي أمثلة جيدة لنوع، وحجم، عمليات إعادة التوزيع التي توجد حاجة ماسّة إليها في جميع أنحاء المنطقة.

## ٥- التعاون الوطني

يميل أنصار المحافظة على الطبيعة الى احتكار تخصصات و/أو أنشطة معيّنة داخل بلدهم، ويشعرون بأنهم قد أهينوا إذا عمل الآخرون على تشجيع المسألة أو مناقشتها. وهذا النوع من التنافس، يضر بنمو حركة المحافظة على الطبيعة في البلدان العربية. ويمكن بسهولة ملاحظة وجود هذا السلوك بين الوزارات والوكالات الحكومية المكلّفة بالإشراف على الجوانب المختلفة للبيئة والمحافظة عليها، وبين المنظمات غير الحكومية التي تتنافس على الاعتراف بها وتمويلها، وبين الأفراد الذين يرون أنهم هم المصدر الوحيد الذي يمكن الوثوق به بالنسبة للمعلومات المتعلقة بالأحياء البرية والمناطق المحمية والتلوث والتعليم البيئي. والضرر الذي يصيب البلد نتيجة للتنافس يمكن أن يكون بالغاً. وهذه المسألة تتطلب موقفا إيجابيا ونضجا مهنيا ونظاما أفضل للاتصال فيما بين أعضاء مجتمع المحافظة على الطبيعة.

ويمثل إعداد دليل للأخصائيين العرب العاملين في مجال المحافظة على الطبيعة خطوة أولى هامة في السعي الى التغلّب على العقبات التي تعترض تحسين الإتصال. وكثير من خبراء المحافظة على الطبيعة في المنطقة لا يعرفون بعضهم بعضا حتى ولو كانوا يعيشون ويعملون في البلد نفسه. ويجب إتاحة أسماء وعناوين وأرقام الهاتف والفاكس لجميع الأشخاص الذين يقومون بأعمال هامة في مجال حماية الحياة البرية وكذلك الأنشطة التي يمارسونها، وذلك لتسهيل زيادة التعاون والتنسيق.

## باء- الاستراتيجيات المتوسطة الأجل لتثبيت أعداد الأحياء البرية

### ١- خطط إدارة المناطق المحمية

يعنى بخطط إدارة المناطق المحميّة وضع استراتيجيات لتوجيه إدارة جميع المناطق المحمية بغض النظر عن حجمها، تحدد كيفية إدارة الموارد، وكيفية استخدام المنطقة، وإقامة المرافق اللازمة لدعم الإدارة والاستخدام. ومن العناصر الهامة في هذه الخطة بيان تفصيلي بالأهداف وبالأغراض التي يمكن قياسها والتي تشكّل إطارا لتحديد الإجراءات التي ينبغي اتخاذها وتوقيت تلك الإجراءات، وما يلزم لتنفيذها من أموال وأفراد. ومن المهم نشر خطط الإدارة ليعلم بها جميع المهتمين وصياغة ملخص تنفيذي مختصر للخطة لاطلاع عامة الجمهور ومتخذي القرارات ومصادر التمويل المحتملة.

وتقع مسؤولية إعداد الخطط الموصوفة أعلاه على عاتق إدارات المتنزهات القومية والمناطق المحميّة. وهؤلاء، يدعمهم خبراء من الجامعات المحلية أو الإقليمية يطلب منهم توفير معلومات بيولوجية دقيقة للرد على بعض، أو كل، الأسئلة التالية الضرورية لاعداد الخطط:

(أ) ما هي النباتات والحيوانات والموارد الطبيعية الموجودة؟
(ب) ماهي أعداد الأنواع الموجودة وتوزيعاتها؟
(ج) ما هو غذاء كل نوع من أنواع الحيوانات البرية وما هي الأنواع التي تتنافس معها، وعلى أي شيء يعتمد كل منها؟
(د) ما هي احتياجات الأنواع التي لها قيمة خاصة؟
(هـ) ما هي أشكال التجمّعات النباتية الغازية والتعاقب والتداخل للأنواع الموجودة؟
(و) هل تتعارض عمليات التطور الطبيعية مع أهداف الإدارة؟
(ز) كيف سيؤثر المتنزه القومي على الاقتصاد المحلي وعلى المجتمع؟
(ح) ما هو أثر الصيد وقطع الأشجار والرعي على البيئة؟

وتقوم بعض البلدان العربية بإجراء حصر للأنواع الموجودة في مناطقها المحمية وفي البلد ككل. وإذا ما خُزنت نتائج هذه المسوحات على نحو سليم فإنها ستكون إضافة لقاعدة المعلومات المتاحة للمديرين وعلماء حماية الطبيعية ووكالات التمويل. ولسوء الحظ فإنه لا يوجد سوى القليل من الوسائل لنشر النتائج العلمية والتي قد تساعد في تعيين مناطق لها قيمة بيئية أو مساعدة الإدارات المعنية في ادماج بعض توصياتها في خطط إدارة المناطق المحميّة. وهذه المشكلات ترجع أساسا الى نقص الاتصال بين المؤسسات الحكومية ووكالات الإدارة والباحثين.

## ٢- التدريب

إن المستوى الحالي للتدريب الذي يُقدَّم الى الأشخاص العاملين مباشرة في المناطق المحميَّة في جميع أنحاء المنطقة ليس كافيا. وينبغي أن يكون من بين الأهداف الأساسية لكل بلد تدريب عدد كاف من الموظفين المؤهلين كل عام لإدارة المناطق المحميَّة. وفي المملكة العربية السعودية، تعقد اللجنة الوطنية للمحافظة على الحياة البرية والتنمية، دورات تدريبية سنوية لموظفيها، مدتها أسبوعان أو ثلاثة أسابيع. وتُقدَّم الى المشاركين في تلك الدورات دروساً نظرية، كما يقوم المتدربون بنشاطات ميدانية، ويجري تشجيعهم على تقديم حلول للمشكلات.

وقد أجمع المشاركون في الندوة الإقليمية للخبراء الفنيين في شمال افريقيا والشرق الأوسط التي عقدتها لجنة المتنزهات الوطنية والمناطق المحمية التابعة للاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، التي عقدت ندوة عمل في متنزه إتنا الإقليمي في صقلية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، على وجود حاجة ملحَّة لتقديم المزيد من البرامج التدريبية في البلدان العربية.

وقدم فريق عمل مكوَّن من دين، وساغي، وفواز، وديكيار، وايفانز إلى الندوة المذكورة أعلاه التوصيات التالية بشأن تصميم برنامج تدريبي فعَّال في هذا المجال يشمل:

(أ) تحديد الاحتياجات الخاصة ومواءمة البرامج التدريبية مع تلك الاحتياجات، مع مراعاة قلة عدد الموظفين؛

(ب) إلحاق جميع مستويات الموظفين بالأنشطة التدريبية، مع التأكيد على تعيين موظفين محليّين، وتدريبهم، للعمل في المناطق المحميَّة؛

(ج) إشراك علماء من الجامعات المحلية، وكذلك مديري المناطق المحميَّة المتمرِّسين ممن هم من سكان المنطقة، في البرامج التدريبية؛

(د) القيام بأعمال المتابعة بإجراء تقييمات في المواقع لتحديد فعالية البرامج التدريبية ومدى الحاجة إلى التغيير؛

(هـ) تقديم حوافز معنوية ومالية للمشاركين في البرامج التدريبية بحيث يمكن لهم أن يعتزوا بعملهم.

وفي اجتماع عُقد في صقلية، أوصى أعضاء الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية القادمون من المنطقة بأن يعمل الاتحاد على الاتصال بعدد من الوكالات والمؤسسات الموجودة في جميع أنحاء العالم والتي لديها قدرات للتدريب في مجال المناطق المحمية ودعوتهم لتنظيم برامج تدريبية وورشات عمل في المنطقة. وقد اتفق على أن تُصمَّم ورشات العمل هذه بحيث تؤدي إلى رفع مستوى مهارات المديرين والموظفين والباحثين والموظفين الحكوميين العاملين في المناطق المحميَّة. واقترح أن يشمل البرنامج المبادىء الأساسية لإدارة المناطق الطبيعية، والإدارة بالأهداف من أجل تحقيق التنمية المستديمة، والعامل البشري، والإدارة المالية للمناطق المحميَّة.

وقد نوقشت الحاجة إلى إنشاء مركز تدريبي إقليمي للمحافظة على الطبيعة في أحد بلدان المنطقة خلال السنوات الماضية. وقد اتخذت مبادرات من جانب كل من الأردن والمملكة العربية السعودية ومصر من أجل إنشاء مثل ذلك المركز، غير أنه لم يتم بعد التوصل إلى قرارات نهائية بهذا الشأن. والمبررات المقدمة لإنشاء المركز في الأردن هي الأقوى بالنظر إلى أنه يوجد فيه بالفعل مرافق وموظفون لإجراء هذا النوع من البرامج التدريبية. كما أن السهولة النسبية التي يمكن بها للمواطنين العرب من أي قطر أن يدخلوا الأردن في كل وقت وموقعه الجغرافي المركزي في المنطقة العربية، يمثلان مزايا إضافية من هذه الناحية.

## ٣- المشاركة المحلية

أولى المؤتمر العالمي الثالث للمتنزهات الوطنية الذي عقد في بالي بأندونيسيا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢ اهتماماً خاصاً بالعلاقة بين المناطق المحميَّة والحاجات البشرية، وتبين أن المناطق المحمية ليست لها أهمية جمالية فحسب، بل لها أيضا أهمية حيوية بالنسبة للتنمية المستديمة.

في حالات كثيرة يتعارض إنشاء مناطق محميَّة بشكل مباشر مع الاهتمامات الاقتصادية للمجتمعات المحلية؛ إذ أن الكثير من سكان تلك المجتمعات يحرم من الحصول على موارد كانوا يستغلونها عادةً قبل انشاء المحمية. وفي السنوات الأخيرة تدهور الوضع البيئي في عدد من مناطق العالم وذلك مع زيادة أعداد السكان الريفيين وتفاقم الفقر. وقد جرت، من خلال بعض البرامج، محاولة لمواجهة هذا الاتجاه بتحويل بعض الإيرادات التي ولَّدتها الإدارة المستديمة لأنواع الأحياء البرية إلى المجتمعات المحلية التي تتركز فيها تلك الأنواع. وقد نُفِّذت غالبية هذه البرامج في افريقيا وأمريكا الجنوبية حيث لا تزال أعداد تلك الأنواع كبيرة لدرجة تسمح باستخدامها بشكل مستمر.

وأسلوب الرعاية التقليدي، الذي بمقتضاه يكون المستفيدون من الموارد الطبيعية هم أيضا الأوصياء عليها، لم يعد يحمي الموارد. وأسباب ذلك هي زيادة عدد السكان وزيادة حركتهم وحراك ماشيتهم، وكذلك تغيُّر البيئات السياسية الاجتماعية.

والوسيلة الأكثر فعالية لزيادة المشاركة المحلية هي إنشاء منظمة محلية، مثل المنظمات غير الحكومية، لإثارة اهتمام السكان المحليين من خلال أنشطة تبرز الموارد الطبيعية الموجودة في منطقتهم، ووسائل حمايتها والتمتع بها والاستفادة منها. وهذا هو التخطيط المتكامل لاستخدام الموارد.

## ٤- توفر المعلومات

إن مدى توفر المعلومات المتعلقة بالمحافظة على الحياة البرية وبخصائص المناطق المحميَّة وغيرها من المعلومات، يختلف من بلد لآخر. وفي البلدان الستة التي زارتها بعثة الإسكوا، كان الترتيب التنازلي لمدى توفر تلك المعلومات كما يلي: عُمان، المملكة العربية السعودية، الأردن، مصر، لبنان، والجمهورية العربية السورية.

والمرجع المعنون "المناطق المحمية في العالم" The protected Areas of the World (Volume 2: Palaearctic) (IUCN, 1991) قام بجمعه المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة وذلك بالتعاون مع الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية. وقد استخدمت صيغة موحَّدة لتقديم المعلومات

في المرجع بدءاً بالمنطقة، ثم السياسة والتشريعات، والأنشطة الدولية، والإدارة والتنظيم واستعراض النظم، والمعلومات الأخرى ذات الصلة، والعناوين والمراجع، وانتهاء بمرفق بالمناطق المحميَّة، إضافة إلى قوائم بالجهات المسؤولة عن إدارتها. وهذه الصيغة تسمح للقارىء باستعراض الوثيقة، بلداً بلداً، مع المقارنة والمناظرة دون الخوض في دراسات وتقارير. وقائمة المراجع هي قائمة شاملة بالنسبة لأي شخص يحتاج الى مزيد من المعلومات التفصيلية.

وهناك حاجة الى أن يقوم المركز العالمي لرصد الطبيعة بإعداد طبعة جديدة من منشور "المناطق المحميَّة في العالم" بحيث يتضمن المرجع استعراضاً للمعلومات المتعلقة بالبلدان العربية ويفي بالاحتياجات الجديدة. وواضح أنه لا توجد مدخلات من البلدان العربية في تحرير المرجع، وينبغي أن تلعب تلك البلدان دوراً نشطاً في إعداد، وتمويل، هذا المرجع الهام.

وقد بدأ المجلس العالمي لحماية الطيور، بالتعاون مع جمعية الطيور في الشرق الأوسط، مشروعاً عنوانه "مناطق الطيور الهامة في الشرق الأوسط". وكان الغرض منه تحديد جميع المواقع التي لها أهمية إقليمية بالنسبة لأنواع الطيور البرية والقيام، بحلول عام ١٩٩٤، بنشر كتاب يلخص المعلومات الأساسية المتعلقة بحماية تلك المواقع. وقد نشر الكتاب مؤخرا وينبغي توزيعه على نطاق واسع واستخدامه كدليل من جانب وكالات المحافظة على الطبيعة والتخطيط واستخدام الأرض. ومنذ بدء المشروع في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١، قام المشاركون بتجميع بيانات عن ٨٥ موقعاً من مواقع مناطق الطيور الهامة الموجودة في المنطقة والتي يبلغ عددها الاجمالي ٤٥٠ موقعاً. ويجري تحديد، واختيار، مناطق الطيور الهامة بأقصى قدر من الموضوعية بالنسبة لما يلي: (أ) الأنواع المهددة بالانقراض عالميا والتي يوجد في الشرق الأوسط ٢٣ نوعاً منها؛ و (ب) الأنواع التي تتجمع بأعداد كبيرة في مكان واحد - مثل الطيور البحرية وطيور الماء - والتي تتأثر لذلك تأثرا ضارا بتدمير أي موقع.

وهناك حاجة ملحَّة إلى إنشاء قواعد بيانات للتنوع البيولوجي في جميع البلدان العربية، وتوسيع ما هو موجود منها. والقدرة الهائلة التي تتميز بها الحاسبات الالكترونية والبرامجيات الموضوعة لتلبية حاجات العاملين في مجال المحافظة على الأحياء البرية، وتنوعها، أتاحت للعلماء في كل مكان تحقيق تقدم كبير في هذا المجال. غير أن ميل العلماء الزائرين إلى استخدام المناطق المحميَّة في البلدان العربية كمختبر، والعودة بعد ذلك ونشر دراساتهم خارج البلد المضيف، هي نقطة تثير المرارة لدى الكثير من منظمات المحافظة على الطبيعة. وقد أدى ذلك الى فرض قيود أكثر صرامة من جانب الحكومات والمنظمات العربية بالنسبة لاستخدام البيانات التي تُجمع في بلدانها.

## ٥- التعاون الاقليمي

ينبغي الاستعانة بالخبراء المحليين ومن داخل الاقليم لتنفيذ المشاريع، والحد من الاستعانة بالخبراء والمديرين والمستشارين الأجانب إلا في حالات الضرورة القصوى. فقد لوحظ أن وجود خبراء أجانب لفترات طويلة بمرتباتهم العالية وعدم توفر القدرة لديهم على التخاطب باللغة العربية مع الموظفين المحليين والسكان الريفيين تثير جميعها مشاعر الاستياء.

وينبغي أن تقر الحكومات بوجود أعداد متزايدة من شبابها المتعلم، من الرجال والنساء القادرين على القيام بأعمال المحافظة على الأحياء البرية والذين تتوفر لديهم الرغبة في عمل ذلك. وعدم وجود

دليل للخبراء العرب العاملين في مجال المحافظة على الطبيعة يسمح باستمرار هذه الممارسة غير الحميدة.

ومن بين الطرق الفعالة لتنشيط التعاون الاقليمي ما يلي:

(أ) إنشاء مراكز تدريب اقليمية؛
(ب) دراسة مشاريع المحافظة على الحياة البرية في الأردن والمملكة العربية السعودية وعمان؛
(ج) إنشاء مزيد من المحميات عند الحدود المشتركة؛
(د) تبادل الحيوانات التي تستولد في الأسر بين الدول العربية.

## جيم- السياسات الطويلة الأجل لزيادة حماية الحياة البرية

### ١- إعادة الأنواع الى موطنها الأصلي

كان مشروع إعادة حيوان المها العربي الى موطنه الأصلي في عُمان أول مشروع كبير من نوعه في المنطقة العربية. وتحسبا لانقراض هذا الحيوان في البرية، قامت في الستينيات مجموعة من المنظمات الدولية العاملة في مجال الأحياء البرية بتنظيم "عملية المها" من أجل الإمساك ببعض حيوانات المها البرية المتبقية في شبه الجزيرة العربية وإرسالها الى الولايات المتحدة لتكوين قطيع يتم استيلاده في الأسر. ولم تتم عملية إمساك تلك الحيوانات على ما يرام، وكانت الهدايا المقدمة من البلدان العربية المجاورة هي التي وفرت لمنظمي العملية عددا كافيا من الحيوانات لإرسالها الى حديقة الحيوان في فينيكس بولاية أريزونا. وكان أحد أهداف عملية الإنقاذ هو إعادة تكوين قطيع يعيش بحرية في صحراء عُمان الوسطى. وبحلول عام ١٩٨٠ كان قد تم استيلاد حيوان المها في الأسر في الولايات المتحدة على نحو مرضٍ لدرجة أنه تم الإعداد لإعادة بعض منها الى موطنه الأصلي. وعُمان هي المكان الذي نقل فيه في عام ١٩٧٢ آخر قطيع من المها البري. والموقع الذي اختير لإعادة تلك الحيوانات إليه كان وحدة إيكولوجية متميزة تبلغ مساحتها حوالي ٢٥ ألف كيلومتر مربع وتقع على الجانب الشرقي من جدة الحراسيس. وفي أعوام ١٩٨٠ و ١٩٨١ و ١٩٨٣ أُحضر من الولايات المتحدة ١٧ رأساً من حيوانات المها، كما أن الجمعية الملكية لحماية الطبيعة في الأردن قدمت في عام ١٩٨٤ حيواناً ذكراً صغيرا كهدية. وبعد فترة تأقلم وتنظيم، أُطلق قطيعان في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٤. وكانت النتائج مشجعة بدرجة كبيرة، وواضح الآن أنه من الممكن لحيوان المها الذي يستولد في الأسر أن يمر بالتغييرات الجسمانية والفسيولوجية والسلوكية والاجتماعية اللازمة للحياة حياة مستقلة في موطنه الأصلي. وليس من السهل التنبؤ بمعدلات زيادة أعداد حيوان المها الذي يعيش في البرية، إذ أن عدم انتظام سقوط المطر قد يؤدي الى تذبذبات سنوية كبيرة في معدل التكاثر وفي قدرة المنطقة على الاستيعاب؛ ولو أنه قد يكون من الممكن تحقيق معدل زيادة سنوية بنسبة تتراوح بين ١٠ في المائة و ١٥ في المائة، وذلك حسبما ذكر "مارك ستانلي برايس" (Mark Stanley - Price). والتقدير الأخير الذي وضع في بداية عام ١٩٩٤ يحدد عدد حيوانات المها العربي الذي يعيش حرا في عُمان بأكثر من ١٦٠ حيواناً ، وهي حيوانات ولد أغلبها في البرية.

وجرت إعادة الغزال الى موطنه الأصلي في حوطة وحرة الحراء في المملكة العربية السعودية، كما جرى أيضا إطلاق حيوان المها في مناطق مسيَّجة كبيرة في مهزات السيد بالمملكة العربية السعودية وفي الشومري بالأردن.

## ٢- المناطق غير المحميـّة

إن حماية الموارد الطبيعية والأماكن المفتوحة في مواجهة ضغوط التنمية الهائلة تـُعد عملاً صعباً للغاية. غير أنه ينبغي ألا يؤدي هذا الى أن يتوقف العاملون في مجال المحافظة على الطبيعة عن اتباع طرق مبتكرة بهدف التوصل الى أساليب للمواءمة بين التنمية ومتطلبات المحافظة على الطبيعة، وعرض مواقفهم بلغة يفهمها المخططون وأصحاب المشاريع العمرانية. وبمجرد تخطي هذه العقبة لن تكون البلدان العربية مضطرة الى تقييد خياراتها بالنسبة لإعادة الحيوانات المهددة بالانقراض الى مناطق محميـّة، بل سيكون بإمكانها أن تركز اهتمامها على إعادة أنواع الأحياء البرية المهدّدة بالإنقراض الى مواطنها الأصلية في جميع أنحاء البلد. وبذلك تكون البلدان العربية قد انضمت الى الأمم المتقدمة التي أدركت الحاجة الى حماية وتطوير ما تبقى من أماكنها الطبيعية المفتوحة بعد أن تسببت في تدهورها.

## ٣- السياحة البيئية

تـُعَدُّ السياحة البيئية، عنصرا هاما في قطاع السياحة والعنصر الذي سيـُدِر، على الأرجح، أكثر الإيرادات أهمية من الناحية الاقتصادية بالنسبة للاقتصادات المحلية وإقتصادات الريف. غير أنه ستكون هناك حاجة الى حملة إعلامية منسـّقة لتعريف منظمات السياحة الوطنية وسلاسل الفنادق المحلية والدولية ومكاتب شركات الخطوط الجوية بمحميات الأحياء البرية ومواقع المناظر الطبيعية المفتوحة للزوار. وفي الوقت نفسه، ينبغي وضع الترتيبات اللازمة لتسهيل انتقال، وإقامة، السائحين الراغبين في زيارة هذه المواقع الطبيعية. وقد يتبين أنه من الضروري والمناسب، دمج زيارات التمتع بالمناظر الطبيعية بجولات زيارة المواقع التاريخية والأثرية الأكثر شعبية.

وتطوير المرافق السياحية في جنوبي سيناء يمضي بخطىً لم يسبق لها مثيل. فشرم الشيخ لا تبعد بأكثر من أربع ساعات ونصف عن غالبية المدن الأوروبية، كما أن المنطقة تتيح للسائحين قضاء فترات أجازة تجمع بين التمتع بالشمس والصحراء والشاطىء وممارسة رياضة الغطس. ومنذ عام ١٩٩٢، تؤلف محميـّة رأس محمد الوطنية، والمناطق المحميـّة في النبق وأبو غالوم، قطاع محمية رأس محمد الوطنية. ويقوم موظفو المحميـّة، بالتفتيش على المواقع التي شملها التعمير، كما أنهم بدأوا عمليات مشتركة مع المستثمرين ومديري الفنادق والمنتجعات في المنطقة. ولم يعد المستثمرون ينفذون، منفردين، مشاريع التعمير على امتداد الشاطىء فسلامة الأحياء البرية والمحافظة عليها تمثل مصدرا لأرباحهم.

وفي حين أن التزام البلدان العربية في المنطقة بدعم حماية البيئة والمحافظة على الطبيعة، وبالتالي تشجيع السياحة البيئية، آخذ في التزايد فإن المبالغ المخصصة للمتنزهات القومية والمناطق المحمية غير كافية بأي مقياس، كما أن اشتراك القطاع الخاص، ماليا، في إقامة أو إدارة المناطق المحمية كان محدودا للغاية أيضا. ويرجع هذا الى أن غالبية أراضي المنطقة مملوكة من الناحية الفعلية، للدولة وتـُدار بواسطتها. وهذا لا يترك مجالاً كبيراً للمنظمات الخاصة لتملـُّك، وإدارة، المناطق المحمية بطريقة تحافظ على الأحياء البرية وموائلها. وهناك أمثلة منفردة لاهتمام الأفراد بإنشاء مناطق محميـّة في المملكة العربية السعودية والكويت ولبنان؛ غير أن هذه الاستثمارات لاتزال مرتفعة التكاليف وتنطوي على مخاطر كبيرة بالنسبة للقطاع الخاص الذي يحتاج الى ضمانات للحصول على مصدر دخل مضمون من الاستثمار في مشاريع للمحافظة على الأحياء البرية أو من السياحة البيئية.

## ٤- السياسات المستديمة

إن دمج مبادىء المحافظة على الطبيعية في مشاريع التنمية الوطنية يتطلب إرادة سياسية تتجاوز البيروقراطية الحكومية وتعطي أنشطة المحافظة على الطبيعة الأولوية التي تستحقها والتمويل الذي تحتاج اليه. ومن الممكن أن تصبح صياغة هذه الإرادة السياسية واقعا عندما تربط حكومات المنطقة حماية الأحياء البرية والمحافظة عليها بالتنمية الريفية المتكاملة. وظهور خطط عمل وطنية أو استراتيجيات وطنية لحماية الطبيعة هو مؤشر لذلك الاتجاه.

وتتمثل إحدى الطرق الفعّالة، لدمج التنوّع البيولوجي في الخطط الوطنية في إصدار تشريعات تحظر تنفيذ أي مشروع إنمائي ما لم يتم أولا إعداد تقييم مناسب لأثر ذلك المشروع على البيئة. وبالإضافة الى هذا فلا تزال هناك حاجة ملحّة لإعادة تقييم جميع الخطط الإنمائية، السابقة والحالية، في ضوء الحاجات الناشئة المتعلقة بالمحافظة على الموارد الطبيعية - وأهمها الموارد المائية - والتأكيد على جميع المعنيين بأن عدم دمج برامج حماية البيئة في التنمية الوطنية ستترتب عليه تكاليف باهظة في المستقبل. وبمجرد أن تعدل الحكومات نظامها الوطني لحسابات الدخل، كي يعكس الخسائر الاقتصادية الحقيقية، وتحسّن إطارها المؤسسي وتشريعاتها فإن الاتجاه نحو السياسات المستديمة سيحقق تقدما.

## ٥- التعاون الدولي

على الرغم من أن بلداناً عديدة قد وقّعت على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة (اتفاقية رامسار، واتفاقية حماية التراث الحضاري والطبيعي العالمي، واتفاقية برشلونة، واتفاقية بون) فإن هذا لم يؤدِ الى تنسيق مَناظر في الأنشطة الإقليمية المتعلقة بالمحافظة على الطبيعة، باستثناء بروتوكول برشلونة المتعلق بالمناطق المحميّة الخاصة وخطة العمل المتعلقة بتلوث البحر الأحمر وخليج عدن. ولبعض بلدان المنطقة روابط قوية بالوكالات الدولية؛ حيث أدى ذلك الى وضع مشاريع لحماية البيئة البحرية تشترك فيها تركيا والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية ومصر. وتوجد عند جبل علبة، بين السودان ومصر، مبادرة أولية عند الحدود المشتركة. غير أن عدم الاستقرار السياسي قد أخّر تنفيذ هذه المبادرة.

ولم يكن للأموال التي عملت على توفيرها منظمات دولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك الدولي، والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، والصندوق العالمي للطبيعة، واللجنة الدولية لحماية التنوع البيولوجي دور رئيسي في تقديم المساعدة للمناطق المحميّة - إلا في حالة دعم مرفق البيئة العالمية لمشروع حماية الطبيعة في الأزرق ومشروع محمية ضانا في الأردن بمبلغ ٦ر٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وهذان المشروعان يمران بالسنة الأولى من التنفيذ وسوف يعطيان، إذا ما نجحا، دفعة قوية للتمويل الدولي للمشاريع المتكاملة للمحافظة على الطبيعة.

ومن الممكن أن تقوم الوكالات الدولية بدور أكبر في دعم المناطق المحميّة من خلال تبادل الخبرة وتقديم التمويل الى البلدان المعنية. وفي بعض البلدان التي أعيدت جدولة ديونها، وخاصة مصر

والمغرب، من الممكن نظريا التنازل عن الديون مقابل انفاق مبالغ تعادلها للمحافظة على الطبيعة أو للتنمية. غير أنه لم يحاول أي من بلدان المنطقة أن يستفيد من هذا النوع من التعامل.

## رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

### ألف- الأخذ بمفهوم النُظُم

ليس من الممكن أن يؤدي اتباع نهج التخصُّص الواحد إلى حل مشكلات حفظ الأحياء البرية في منطقة الشرق الأدنى. وهناك حاجة ملحَّة الى الإجابة على مجموعة كبيرة من الأسئلة وإلى اتباع نهج متكامل في حل المشاكل، أي الأخذ بمفهوم النُظُم.

<u>الإجـراء المطلوب</u>

(أ) دراسة وتنفيذ ما ورد في منشور منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لعام ١٩٩٤ المعنون "تطبيق مفهوم النُظُم من أجل تحقيق التنمية المستديمة للأراضي الجافة في منطقة الشرق الأدنى"؛

(ب) توزيع المسؤولية عن المحافظة على الموارد الطبيعية فيما بين جميع أقسام/قطاعات الحكومة؛ إذ أن قِصَر تنفيذ البرامج المتعلقة بحماية الطبيعة على وزارة/منظمة واحدة هو إجراء يؤدي إلى تعطيل الأعمال؛

(ج) دعم إعداد خطط عمل بيئية وطنية بحيث يكون حماية البيئة جزءا لا يتجزأ من نشاط أية مؤسسة عامة وخاصة؛

(د) الإستفادة من الاستراتيجيات الوطنية للمحافظة على الطبيعة لكلٍ من عُمان والأردن كمرجع، وكدليل، في إعداد خطط عمل واستراتيجيات لبلدان أخرى في المنطقة.

### باء- تحسين الممارسات الزراعية

إن اتباع ممارسات زراعية غير ملائمة في الشرق الأدنى له آثار بيئية خطيرة. فالموارد المائية يجري هدرها، والأنواع الحيَّة تتعرض للتسمم، وأراضي الرعي الممتازة يتم تدميرها من خلال الرعي المفرط لأكثر من ٤٠٧ ملايين رأس من الأغنام والماعز و ٧٨ مليون رأس من البقر و ١٤ مليون رأس من الجمال بما يؤدي الى زيادة التصحُّر.

<u>الإجـراء المطلوب</u>

(أ) وقف الهدر في استخدام المياه في المشاريع الزراعية والصناعية ومشاريع الإسكان وذلك كجزء من جهود المحافظة على الموارد الطبيعية؛

(ب) وقف استخدام مبيدات الحشرات والأعشاب والفطريات التي تضر بالأحياء البرية وتؤدي الى تلوث الأرض والماء والغذاء؛ ومنع استيراد مبيدات الآفات المحظور استخدامها دولياً؛

(ج) اتباع أساليب المعالجة المتكاملة للآفات الزراعية، وهي أساليب يجري استخدامها في الوقت الحالي على نطاق واسع لمكافحة الحشرات والأمراض في مجال الزراعة؛

(د) دراسة الأضرار البيئية والاقتصادية التي نتجت عن اتباع أساليب غير سليمة في استغلال الأرض الزراعية، وتشجيع نشر المفهوم القائل بأن التكنولوجيا تهدف الى مساعدة الطبيعة وليس الى تدميرها؛

(هـ) تشجيع التوسع في استخدام منتجات الحبوب والحد من الإفراط في استهلاك اللحوم والمنتجات الحيوانية؛

(و) وقف دعم جميع مشاريع تربية الماشية غير المستديمة والمدمرة للبيئة؛

(ز) تنفيذ القوانين التي تحظر الرعي في الغابات والمناطق المحميّة ما لم يكن الرعي منظّماً كجزء من خطة لإدارة المراعي؛

(ح) التركيز على الرعاة الرحّل كعناصر مشاركة في المحافظة على الطبيعة وذلك من خلال تشجيعهم وتدريبهم على الاستفادة من موارد الأحياء البرية المتاحة لهم دون تدميرها. ومن الممكن أن يتوقف نجاح، أو فشل، غالبية مشاريع حماية الطبيعة على مدى مشاركة الرعاة الرحّل فيها؛

## جيم- زيادة عدد المناطق المحمية/المحميات

تفتقر المنطقة الى نظام للمناطق المحمية يمثل مختلف البيئات للمحافظة على الأنواع المحلية من الأحياء البرية النباتية والحيوانية ولجلب حيوانات من مراكز التربية في الأَسر لإعادتها إلى موطنها الأصلي.

### الإجـراء المطلوب

(أ) إنشاء المزيد من المناطق المحمية للمحافظة على الأحياء البرية المحلية؛

(ب) إجراء مسوح ميدانية شاملة لجمع البيانات الأساسية الضرورية لوضع الخطط الإدارية؛

(ج) زيارة الأردن والمملكة العربية السعودية وعُمان ودراسة المحميات الموجودة فيها؛

(د) تشجيع الجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر على تنظيم الصيد ومراقبة المشاريع الإنمائية ودعم المنظمات غير الحكومية المحلية الموجودة حول المناطق المحميّة؛

(هـ) تطبيق مفاهيم أكثر مرونة بالنسبة لإدارة المناطق المحمية، ومنها المفاهيم التي تجمع بين المحافظة على الطبيعة والاستخدام التقليدي للأرض والتنمية. وينبغي تفادي وضع خطط جامدة تنطوي على تقييدات ومحظورات زائدة؛

(و) حفظ المناطق الموجودة خارج المناطق المحمية في كل بلد وذلك من خلال تقسيمها الى مناطق عمرانية ملائمة للحد من الاستغلال الزائد لمناطق حسّاسة معيّنة؛

(ز) الامتناع عن استغلال المناطق المحميّة في التدريبات العسكرية التي تضر بالبيئة؛ وإذا تعذّر ذلك فإنه ينبغي اتخاذ التدابير الوقائية الملائمة لحماية الموارد الطبيعية.

## دال- زيادة الوعي العام

إن فهم العلاقة بين حفظ الأحياء البرية ورفاه البشرية محدود للغاية فيما بين أفراد الجمهور، الأمر الذي من شأنه أن يحول دون توفر إرادة سياسية واسعة النطاق لدعم إصدار تشريع يهدف إلى زيادة القدرات أو لزيادة الموارد المالية المخصصة للمحافظة على الطبيعة.

### الإجـراء المطلوب

(أ) تعزيز الحملات القومية والإقليمية التي تهدف الى زيادة الوعي البيئي؛

(ب) الوصول إلى الناس وتغيير فهمهم ومواقفهم من أهمية حماية الأحياء البرية والحفاظ عليها من خلال وسائل الإعلام، عن طريق الإذاعة والتلفزيون، وإلا فإن غالبية المواطنين سيظلون ينظرون الى المحافظة على الطبيعة على أنه ترف باهظ التكلفة. وعندما يفهم الناس أن مستقبلهم معرض للخطر فإنهم سيؤثرون على حكوماتهم كي تعطي مشاريع وبرامج المحافظة على الطبيعة ما تستحقه من أولوية وما يلزمها من تمويل؛

(ج) سنّ التشريعات التي تسمح بالمحافظة على الحياة البرية وتقديم المزيد من الموارد المالية للمحافظة على الأحياء البرية وموائلها ولاجراء الدراسات الضرورية للتعرف على المشكلات البيئية التي تهدد بقاء تلك الأنواع والتوصل الى حلول لها؛

(د) إعطاء أولوية عليا للبرامج التي تهدف الى تغيير مواقف الناس إزاء البيئة؛

(هـ) تشجيع الحكومات والمنظمات غير الحكومية على التعاون وعلى تقاسم مسؤولية تعزيز المحافظة على الأحياء البرية كحجر أساس للتنمية المستديمة في الأراضي الجافة والقاحلة.

## هاء- تطبيق التشريعات القائمة

لا تُنَفَّذ القوانين القائمة لحماية الأحياء البريّة في عدد من البلدان العربية. والقيود المفروضة على الصيد والرعي وقطع الأخشاب، داخل المناطق المحميّة وخارجها، يجري تجاهلها بانتظام، كما أن غالبية المتنزهات القومية محميّة بالإسم فقط.

الإجـــراء المطلوب

(أ) تنفيذ القوانين الحالية عن طريق وزارة الداخلية وإدارات الشرطة وقوات الأمن؛

(ب) تحديث لوائح الصيد في جميع البلدان العربية لتلبية متطلبات حماية الأحياء البرية والصيادين على حدٍ سواء؛

(ج) دعم وتشجيع الجمهورية العربية السورية ولبنان في الجهود التي تبذلانها لتنفيذ وقف للصيد مدته خمس سنوات ابتداء من عام ١٩٩٥؛

(د) تدريب ضباط الأمن على معرفة الأنشطة غير القانونية التي تؤدي الى الإضرار بالبيئة؛

(هـ) تزويد موظفي الهجرة برسومات للطيور والثدييات والنباتات المحرَّم قانونا جمعها أو نقلها أو الاتجار بها؛

(و) الانضمام الى اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البريَّة المعرضَّة للإنقراض لاكتساب مزيد من الدعم الدولي للجهود الرامية الى الحد من الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية.

**واو- إعداد دليل للخبراء العرب العاملين في مجال المحافظة على الطبيعة**

إن نقص التعاون بين الموظفين الحكوميين والباحثين في مجال الأحياء البريَّةٍ وموظفي منظمات حفظ الطبيعة الإقليمية والدولية يعود بدرجة كبيرة إلى ضعف الاتصالات. وقد أضر هذا ضرراً بالغاً بجهود حماية الأحياء البريَّة في المنطقة. والخبراء العرب العاملون في مجال الطبيعة لا يعرفون، ببساطة، مَن هم زملاؤهم في المنطقة ولا يعرفون أي شيء عن العمل الذي يقوم به هؤلاء الأفراد.

الإجـــراء المطلوب

(أ) إعداد دليل للخبراء العرب العاملين في مجال المحافظة على الطبيعة بحيث يكون الدليل محتويا على أسماء الخبراء العرب الذين يقومون بدور هام في مجال المحافظة على الحياة البرية وعلى عناوينهم وأرقام أجهزة الهاتف والفاكس الخاصة بهم؛ وعناوين بريدهم الالكتروني، والأنشطة التي يقومون بها، سواء أكانوا مقيمين داخل المنطقة أم خارجها؛

(ب) تقليل التنافس غير المنتج فيما بين الأشخاص العاملين في مجال المحافظة على الطبيعة الذين يميلون الى احتكار بعض التخصصات و/أو الأنشطة. ومن الممكن أن يكون هذا التنافس موجودا بين الوزارات والوكالات الحكومية المكلَّفة بمسائل البيئة وبحفظها، وبين المنظمات غير الحكومية التي تتنافس على الاعتراف بها وتمويلها، وبين الأفراد الذين يرون أنهم هم المصدر الوحيد الموثوق فيه بالنسبة للمعلومات المتعلقة بالأحياء البرية؛

(ج) نشر الدليل باللغتين العربية والانكليزية وتوزيعه على جميع الأفراد الذين ترد أسماؤهم في الدليل، وكذلك على جميع الوزارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والجامعات ومنظمات الأمم المتحدة والسفارات في كل بلد عربي.

## زاي- الاستعانة بخبراء عرب مؤهلين

إن نقص الثقة بالأشخاص العرب المؤهلين العاملين في مجال حفظ الطبيعة، وكذلك نقص المعلومات المتعلقة بهم، وانخفاض مرتباتهم، أدت جميعها إلى نزوح الكفاءات من المنطقة.

### الإجـراء المطلوب

(أ) الاستعانة بخبراء عرب لديهم المؤهلات اللازمة ويعرفون المنطقة ويتحدثون لغتها وذلك لتنفيذ مشاريع محلية وإقليمية. فالمنطقة بها أشخاص لا يعرفون لغة أجنبية، وعدم وجود اتصال بين الخبراء الأجانب والموظفين المحليين يؤدي الى ضياع الوقت والمال، بما يمثّل خسارة صافية بالنسبة لجهود المحافظة على الطبيعة؛

(ب) الإستعانة بخبراء في تخصصات عامة ولديهم خبرة واسعة بدلاً من الخبراء المتخصصين في مجالات دقيقة؛

(ج) تقليل عدد الخبراء والمديرين والخبراء الاستشاريين الأجانب المعيَّنين إلا في حالات الضرورة الملحَّة؛

(د) الاستعانة بموظفين من الشبَّان والشابات الذين يتزايد عددهم والقادرين على العمل في مجال المحافظة على الطبيعة، والراغبين في ذلك، وتمكين أولئك المهنيين الشباب من ممارسة قدر أكبر من التأثير في النهوض بجهود حماية الطبيعة في بلادهم؛

(هـ) تمويل اشتراك مزيد من المواطنين العرب في الأنشطة والاجتماعات الدولية التي تهدف إلى تحسين التعاون الدولي وتبادل المعلومات؛

(و) تقديم المهنيين العرب المؤهلين الى المسؤولين عن تعيين الموظفين في الوكالات الإقليمية والدولية؛

(ز) الرجوع الى دليل الخبراء العرب العاملين في مجال حفظ الطبيعة المذكور أعلاه وذلك لتحديد الأفراد المؤهلين.

## حاء- إنشاء مركز إقليمي للتدريب في مجال المحافظة على الحياة البرية

تحتاج البلدان العربية الى مركز تدريبي إقليمي، أو أكثر، للنهوض بمهارات موظفي المتنزهات القومية والعلماء والموظفين الحكوميين العاملين في المحافظة على الطبيعة وإدارة موارد الحياة البرية.

الإجـــراء المطلوب

(أ) استعراض الخطوات التي أُتخذت بالفعل من جانب الأردن والمملكة العربية السعودية ومصر من أجل إنشاء مركز للتدريب في مجال المحافظة على الطبيعة، وكذلك المرافق والموظفين الذين يمكن إلحاقهم بها؛

(ب) الاستفادة من خبرة اللجنة الوطنية لحفظ وتنمية الأحياء البرية في المملكة العربية السعودية التي استضافت حلقة عمل تدريبية إقليمية في عام ١٩٩٣. وكان من بين الجهات الأخرى التي رعت حلقة العمل: المجلس الوطني للتعليم والثقافة والعلوم في المملكة العربية السعودية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومكتب التعليم العربي؛

(ج) بحث إمكانات إنشاء المركز في الأردن الذي تتوفر فيه مرافق الجمعية الملكية لحماية الطبيعة، والكوادر المدربة، لتقديم البرامج التدريبية. وتُعتبر سهولة دخول المواطنين العرب إلى الأردن وموقعه المركزي، من المزايا الهامة التي تجعل استضافة الأردن للمركز أمرا مناسبا.

## طاء- التوسع في السياحة البيئية ورفع مستواها

تُعد السياحة البيئية مكونة هامة من مكونات قطاع السياحة، ومن الممكن أن تؤدي إلى تحقيق إيرادات لها أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة للإقتصاد المحلي والاقتصاد الريفي.

الإجـــراء المطلوب

(أ) إبلاغ المؤسسات السياحية الوطنية وشركات الخطوط الجوية والفنادق بمحميات الأحياء البرية والمواقع الطبيعية المفتوحة للزوار؛

(ب) تسهيل انتقال وإقامة السياح الذين يزورون المواقع، وتدريب المرشدين السياحيين العاملين في المؤسسات الخاصة على معرفة الأحياء النباتية والحيوانية المحلية؛

(ج) الجمع بين الجولات التاريخية و/أو الأثرية وزيارة المتنزهات القومية والمحميات الطبيعية؛

(د) زيارة محميَّة رأس محمد الوطنية في سيناء والتعلُّم من الخبرة المكتسبة من تلك المنطقة السياحية الواقعة على ساحل البحر الأحمر؛

(هـ) تحويل حديقة الحيوانات في الجيزة بمصر إلى موقع للسياحة البيئية يجمع بين السياحة والتوعية البيئية.

## ياء- دعم المنظمات الدولية العاملة في مجال المحافظة على الطبيعة

ينبغي أن تدعم الدول العربية المنظمات الدولية العاملة في مجال حفظ الأحياء البرية، مثل الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، والمركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة، والجمعية الدولية للطيور، حتى إذا لم يكن هناك ضمن موظفي هذه المنظمات موظفون عرب من العاملين في مجال حفظ الطبيعة.

### الإجـراء المطلوب

(أ) البدء في تخصيص أموال سنوية لدعم أعمال الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية والمركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة والجمعية الدولية للطيور ومنظمات حفظ الطبيعة الأخرى في جميع أنحاء العالم؛

(ب) تشجيع تعيين موظفين عرب مؤهلين في مقار تلك المراكز الهامة. والنقص في أولئك الموظفين واضح للغاية، كما أنه ينطوي على تكلفة باهظة بالنسبة للدول العربية، وهناك حاجة الى أن يكون للبلدان العربية حضور في المنظمات الدولية العاملة في مجال البيئة والمحافظة على الطبيعة؛ إذ أن اشتراكها في أعمال تلك المنظمات ضروري لتحقيق التوازن بالنسبة للمنشورات التي تُعرف العالم بتلك المنظمات وبأنشطتها؛

(ج) ترجمة الأجزاء المتعلقة بشمال افريقيا والشرق الأوسط من منشور "المناطق المحميَّة في العالم" الذي أصدره الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية والمركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة ومن منشور "مناطق الطيور الهامة في الشرق الأوسط لعام ١٩٩٤" الذي أصدرته الجمعية الدولية للطيور. وينبغي إتاحة نسخ من تلك الأجزاء لجميع الأفراد العاملين في مجال المناطق المحميَّة، وكذلك للجامعات والمكتبات الموجودة في المنطقة؛

(د) تكليف المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة بإعداد ملامح قطرية على الحاسبات الإلكترونية وذلك لتوسيع قاعدة المعلومات الموجودة في كل بلد عربي وتضمينها أحدث أساليب عرض المعلومات؛

(هـ) إنشاء مكاتب اقليمية للمنظمات المذكورة في كل من شمال افريقيا والشرق الأوسط وذلك لمساعدة المنطقة على تحقيق التعاون في أنشطة حفظ الطبيعة وفي توجيه البرامج الإقليمية المقبلة.

## كاف- تقليل التوالد الداخلي للأحياء البرية في الأَسر

إن الزيادة الهائلة في مراكز تربية حيوان المها العربي والغزال العربي في الأَسر تسبب تكدساً خطيراً وزيادة التوالد الداخلي والتعرض للأمراض.

الإجـــراء المطلوب

مراجعة خطط الإدارة الخاصة بمراكز الاستيلاد الداخلي للأحياء البرية من أجل التمكُّن من التحكُّم في معدل التكاثر بما يتماشى مع خطط إعادة الأنواع التي بدأت في الانقراض الى مواطنها الأصلية. وأعداد حيوان المها العربي الموجود في الشومري بالأردن وغزلان الريم والإدمي الموجودة في ثمامة بالمملكة العربية السعودية تجاوزت بالفعل القدرة الاستيعابية المثلى لهذه المحميَّات.

## لام- منح وتبادل الحيوانات التي تُربى في الأَسر

من الضروري منح، وتبادل، الحيوانات لتفادي التوالد الداخلي، وكذلك لزيادة التوزيع الوراثي وتحسين التعاون الاقليمي في مجال حفظ الحياة البرية.

الإجـــراء المطلوب

(أ) توزيع حيوان المها العربي من منطقة الشومري في الأردن إلى محميات في المنطقة تُدار إدارة سليمة. وقد طلبت الجمهورية العربية السورية بالفعل نقل حيوان المها من الأردن.

(ب) توزيع غزلان الريم والإدمي من ثمامة بالمملكة العربية السعودية الى محميات في المنطقة. والغزلان المستولدة في ثمامة أُختيرت وراثيا بحيث يكون نوعها نقيا، أي أنه تم تخليص القطعان من عناصر التهجين.